الفصل الأول

الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

توطئة:

يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء إستراتيجي على أهله باستقطابه القوى العظمى للسيطرة عليه، ومع تزايد اعتماد العالم الصناعي على الواردات النفطية من دول المشرق العربي والجوار الجغرافي برز مضيق هرمز كأحد الممرات المائية الإستراتيجية في العالم، وأخذ يحظى باهتمام مفكري الإستراتيجية والمخططين العسكريين من جميع أنحاء العالم، وبذلك فإن الخلل الذي سيصيب تدفق النفط عبر المضيق سوف يلحق الدمار باقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لأسابيع.

إن أهمية النفط العربي بصورة عامة أمر معروف ومتداول، سواء على مستوى الوطن العربي أو العالم، وذلك من حيث احتياطياته وإنتاجه وصادراته وعائداته وموقعه على المسرح النفطي العالمي، وفيما يتعلق بنفط الخليج العربي على وجه الخصوص، فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه، تبين أن احتياطاته المكتشفة كانت لها خصائص بارزة جعلته يبدو فريداً وأول هذه الخصائص، أن كميات الاحتياطي كانت ضخمة، وقد بدأت هذه الميزة تتضح بشكل متزايد بعد عام

obeikandl.com

1945، عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية[1].

كما أن جهود دول مجلس التعاون في الإصلاح الاقتصادي (تحرير الاقتصاد الداخلي) وفي التنمية الاقتصادية تتعزز من خلال تحرير التجارة وتشجيع المنافسة، وأن تبني قوانين واضحة وشفافة لتحرير التجارة، من خلال المشاركة الفاعلة في منظمة التجارة العالمية، وفي عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع شركائها التجاريين الرئيسيين، يسهم في تحقيقها لأهداف الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2].

على ضوء ما تقدم سيدرس الموضوع من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي.

المبحث الثاني: الثروة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009) ص41.

(2) حمد بن سليمان البازعي، اتفاقيات التجارة الحرة والأمن الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008) ص291.

obeikandl.com

المبحث الأول

الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي(*)

يؤكد المختصون بالشؤون الإستراتيجية على الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي فعبر التاريخ الإنساني نجد أن لهذه المنطقة أهميتها منذ بداية استخدام المسالك المائية لتنمية الحياة الاقتصادية كنقطة التقاء لطرق المواصلات البرية والبحرية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا حتى مرحلة اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية هائلة لتصبح هذه المادة الإستراتيجية أساساً ومرتكزاً مهماً من أسس ومرتكزات إستراتيجيات الدول العظمى والكبرى في منطقة الشرق الأوسط وفي خضم الصراع السياسي ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية وإسرائيل حول تقاطع الأهداف الإستراتيجية بين الطرفين حيث أن هدف إيران هو أن تصبح دولة نووية وذلك لتقسيم مناطق النفوذ في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وتظهر أهمية منطقة الخليج العربي كساحة عمليات محتملة إذا فشلت المساعي السياسية في كبح جماح الطموحات الإيرانية للحصول على السلاح النووي.

الموقع الجغرافي للخليج العربي:

يقع الخليج العربي جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، والعراق شمالاً. والخليج العربي حوض ضحل نسبياً يمتد بمسافة تقرب من (1300) كم من شط العرب شمالاً حتى رأس مسندم في

(*) الخارطة رقم (1) تبين منطقة الدراسة.

obeikandl.com

الجنوب، يتراوح عرضه بين (47) كم عند مضيق هرمز و(280) كم في أوسع نقطة فيه، يبلغ أعمق قسم فيه قرابة (100) متر قرب جزيرة هرمز.

ينحصر الخليج العربي بين خطي عرض (24 ˚ – 30 ˚) شمالاً وخطي طول (48˚ - 57˚) شرقاً ويبلغ طول سواحله حوالي (3760) كم يشغل الساحل الغربي من هذا الطول حوالي (2608)كم (الساحل العربي)، أما الساحل الشرقي للخليج العربي فيبلغ طوله (1152)كم (الساحل الإيراني)[1].

إن النظرة الإستراتيجية المقارنة بين ضفتي الخليج العربي بشكل مجرد توحي إلى وحدة التكوين السياسي والجغرافي للساحل الشرقي للخليج العربي (دولة واحدة) هي جمهورية إيران الإسلامية على عكس الساحل الغربي (عدد من الدول العربية). ورغم هذا الاختلاف بين الجانبين إلا أنهما يعتبران أهدافاً حيوية ترتبط فيها المصالح الغربية وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير جداً.

تسمية الخليج العربي:

سمي الخليج العربي بـ: الخليج الفارسي، والبحر الأدنى والبحر المر، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان، ولم يوافق الفُرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام (1507)م، واستعمل عرب الخليج العربي الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى[2]. إن تسمية (الخليج الفارسي Mare Persian) قد وردت خطأً عن طريق اليونانيين الذين يعتبرون أول من أطلق هذه

---

(1) مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة، جامعة البصرة، ط1، 1984) ص 7.

(2) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته في منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراة "56" (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آذار، 2006)، ص46.

obeikandl.com

التسمية على الخليج العربي، كما جاء في جغرافية بطليموس، ثم قلدهم الرومان، وترجم السريانيون جغرافية بطليموس إلى اللغة العربية فأصبحت مرجعاً جغرافياً في العالمين العربي والإسلامي، وبقيت التسمية اليونانية في الترجمة العربية كما كانت في اللغة اليونانية (الخليج الفارسي)[1]. ومنذ بداية ستينات القرن الماضي بدأت الأقطار العربية تطلق اسم (الخليج العربي) بدلاً عن (الخليج الفارسي) على الخليج. إلا أن هذه التسمية غير شائعة باللغة الإنكليزية وغالباً ما تستعمل كلمة (خليج) فقط عند مخاطبة العرب للإيرانيين[2]. لقد أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى "الخليج الفارسي" من خلال قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة (UNAD.311/Qen) المؤرخة في 5 آذار/مارس 1971م، والوثيقة الثانية وهي ((UNLA 45.8.2(2) المؤرخة في 10 آب/أغسطس 1984م، بالإضافة إلى ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجود مندوبين من دول الخليج العربية[3]. ويبدو أن سبب تسمية الخليج (بالفارسي) هم حكام الخليج العربي أنفسهم لأنهم قبلوا بهذه التسمية لفترات طويلة رغم أن الحقائق التاريخية تشير إلى هيمنة القبائل العربية على جانبي الخليج العربي، واستقرارهم في موانئه وتكوينهم لأغلبية سكان تلك السواحل وكونهم بحارة ماهرين على مر العصور.

البعد التاريخي للخليج العربي:

أثبتت التنقيبات أن حضارة وادي الرافدين أثرت بشكل واضح في منطقة الخليج العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، لأن الآثار التي وجدت في كل من

---

(1) الهيتي، المصدر السابق، ص9.

(2) روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة: عبد الصاحب الشيخ (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة "75" ، 1984) ص15.

(3) Atefeh Maziyar, "Atefeh Maziyar's Article on persian Gulf", Morning Daily Tehran, 26/6/2000, p.20.

obeikandl.com

الكويت وقطر والبحرين والشارقة وأبو ظبي أشارت إلى صلة هذه المنطقة بحضارة وادي الرافدين العريقة، ورغم ضعف تجارة المنطقة بعد سقوط بابل عام 539ق.م، إلا أن الخليج العربي شهد تطوراً كبيراً في التجارة الدولية وفي الفنون البحرية وبناء الأساطيل خاصة عندما توالت هجرات القبائل العربية من الحجاز واليمن خلال الفترة الأخمينية والسلوقية وغدت البحرين من أبرز المراكز الحضارية العربية في الخليج العربي[1].

منذ ظهور الإسلام تحددت الشخصية العربية الإسلامية لمنطقة الخليج العربي في القرن السابع الميلادي وأصبح الخليج العربي واحداً من أهم المعابر التجارية في آسيا وعن طريقه تمر منتجات الهند والصين إلى الأسواق في بلاد فارس والشام وبالعكس تمر السلع الواردة من بلاد فارس والشام إلى الهند والصين[2].

وبقي الساحل الشرقي للجزيرة العربية الذي عرف لاحقاً باسم (البحرين) خاضعاً للحكم الإسلامي واستمر كذلك منذ عصر خلافة الراشدين حتى أواخر العصر العباسي[3]، وسقوط الخلافة العباسية عام 1258 بأيدي المغول، وتدهور تجارة منطقة الخليج العربي لاسيما عند اكتشاف البرتغاليين للطريق البحري إلى الهند في نهاية القرن الخامس عشر (1498) ومنذ ذلك الحين تحولت جميع الطرق التجارية الرئيسة التي تربط آسيا بأوروبا إلى الجنوب بعيداً عن منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر أي عبر المحيطات الجنوبية ورأس الرجاء الصالح[4].

أولاً: الغزو البرتغالي للخليج العربي

سبق البرتغاليون غيرهم من الأوروبيين في المجال الاستعماري فبعد اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح سنة (1498م) تمكنوا من الوصول إلى الخليج العربي، ولم تأت سنة (1515م) حتى بسط البرتغاليون نفوذهم على أغلب موانئ

---

(1) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص15.

(2) يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (الكويت، مكتبة دار العروبة، 1989) ص4.

(3)ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، (طهران، 1965) ص ص2 -5.

(4) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص16.

obeikandi.com

الخليج العربي وجزره وبنوا قلاعاً دفاعية حصينة في هرمز، ومسقط وعمان والقطيف، وصحار، والبحرين وقد جاؤوا إلى منطقة الخليج العربي بأساطيل قوية تضم سفناً كبيرة ذات أسلحة نارية فتاكة، كما تميزت سياستهم بالقوة والعنف والتعصب الديني والعنصري[1].

أما بالنسبة إلى موقف القوى المحلية من نظام الأمن البرتغالي يمكن الإشارة إلى مقاومة مسقط وهرمز لحكامهم البرتغاليين، كما تصدى الجبور للبرتغاليين ببسالة وصدوهم عن البحرين والقطيف فترة طويلة كما نستطيع أن نشير إلى عام (1552م) عندما اندلعت ثورة عارمة عرفت بـ "ثورة الأهالي" أو "ثورة الجمارك" عمت مدن الخليج كافة في ليلة واحدة[2]. أما يعاربة عُمان فقد ظهرت مقاومتهم للبرتغاليين بعد مائة عام من وصولهم، إذ تمكن الإمام ناصر بن مرشد عام (1624م)[3] من إلحاق الهزائم المتكررة بهم وبالفُرس كذلك خلّص جلفار[❖] من الفُرس والبرتغاليين وهاجم صحار وقريات وانتزعهما من البرتغاليين.

ثانياً: الوجود الهولندي في الخليج العربي

يرجع الوجود الهولندي في الخليج العربي إلى عام (1623م)[4]، عندما حصل الهولنديون على سماح من الدولة الصفوية لتأسيس وكالة لهم في جزيرة هرمز تابعة

---

(1) ابراهيم خليل العلاف، الخليج العربي، دراسات في التاريخ والسياسة والتعليم، (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة شؤون إقليمية رقم 1، ط1، 2007) ص ص8 -10.

(2) عدنان السيد محمد العوامي، الحركات الوطنية في القطيف والإحساء والبحرين في العصر البرتغالي، مجلة الواحة، العدد/9، الرياض، 1998، ص23.

(3) John Gordon Lorimer, Gazetteer of Persian Gulf, Oman and central Arabia, Vols. (fransborough: Gregg, 1970), Vol.1: Historical (Calcutta, India: [n.pb.], 1915), part1, p.22.

(❖) جلفار هي مدينة قديمة معروفة للرحالة والجغرافيين المسلمين مثل المقدسي في القرن العاشر والإدريسي في القرن الثاني عشر، كانت جلفار ميناءاً مهماً ومسقط رأس أسد البحار أحمد بن ماجد أعظم بحار في القرن الخامس عشر. اندثرت جلفار وقامت رأس الخيمة بالقرب منها. قام البرتغاليون بهدمها، ثم أعاد الإنكليز هدمها في أواخر القرن الثامن عشر بعد أن أصبحت معقلاً للقواسم. للتفاصيل ينظر: العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته، ص65.

(4) طارق نافع الحمداني، "النزاع العثماني البرتغالي: رؤية جديدة"، مجلة الخليج العربي، البصرة، 1985، ص ص187 -188.

obeikandl.com

إلى شركة الهند الشرقية الهولندية وتغلب الهولنديون على البرتغاليين في استخدامهم وسائل جديدة للتغلغل في الخليج العربي وتمكنوا من تأسيس وكالات تجارية في كل من جزيرة قشم ومسقط والبحرين والبصرة، كما استخدموا القوات العسكرية لحماية مصالحهم التجارية بالتعاون مع الإنكليز ضد الشاه عباس الصفوي (1571 -1629م)، عندما هدد الأخير بإنهاء الامتيازات الممنوحة لهم في تجارة الحرير[1].

ولم يأت منتصف القرن السابع عشر إلا وحصل الهولنديون على مركز الأسبقية الثابتة في تجارة الخليج، بل توسعوا أيضاً بالقوة للضغط على الشاه، إذ بعثوا في أيار/مايو 1645م بسبع سفن حاصرت بندر عباس، وهاجموا قلعة قشم، لكنهم فشلوا في احتلالها وأثار ذلك خوف الشاه عباس الثاني (1632 -1666م) الذي أعطاهم حق شراء الحرير من فارس وحق تصديره من دون دفع أية رسوم[2].

خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر تضاءل نفوذ الهولنديين في الخليج، ليس بسبب الخصوم الأوروبيين فحسب، بل أيضاً بسبب الأفغان الذين احتلوا بلاد فارس (1722 -1730) وقتلوا الوكيل التجاري الهولندي فيها مما دفع الهولنديين لتقديم الدعم لنادر شاه في عام 1730 لشن الغارات البحرية على مسقط وعلى عرب الحولة في الجهة الشرقية من الخليج العربي لطرد الأفغان من بلاد فارس آنذاك[3].

ولم يكن الهولنديون شريكاً نزيهاً لأهل المنطقة، فقد ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم لهم، مثل منافستهم في الغوص على اللؤلؤ سراً، وجلب المستوطنين. وهذا ما حدا الشيخ مهنا بن نصر على أن يوجه ضرباته إليهم في خرج التي كان قد تنازل عنها لهم مقابل أتاوة سنوية[4].

---

(1) محمود علي الداؤود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، (بغداد، دار الطليعة، 1980) ص8.

(2) Wilson, The Persian Gulf; an Historical sketch from the Earliest Times to the Begining of the Twentieth century, p.164.

(3) العجمي، المصدر السابق، ص72.

(4) المصدر نفسه، ص73.

obeikandl.com

واستمرت ضربات مهنا للهولنديين لمدة عامين ونصف، مما أحرج مركز الهولنديين هناك، لذا استقر رأيهم على إخلائها في كانون الأول/ديسمبر (1765م)، وبخروجهم من خرج انتهى النفوذ الهولندي وصفا الجو للإنكليز[1]. ويبدو أن مركز الهولنديين في منطقة الخليج العربي أصبح منذ ذلك الحين ضعيفاً لدرجة مكنت القبائل العربية في الساحل العُماني من استعادة موانئها، ومع ذلك احتفظ الهولنديون بدار قنصلية لهم في ميناء بوشهر حتى القرن التاسع عشر، إلا أن علاقتهم التجارية بالخليج العربي لم تكن بالصيغة التي شهدتها القرون السابقة[2].

ثالثاً: الوجود الفرنسي في الخليج العربي

يمكن اعتبار عام (1661م) التاريخ الحقيقي لتأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية لأن روادها الأوائل وصلوا إلى السواحل الهولندية في نفس العام، وفي عام (1669م) استدعوا لأول مرة ثلاث سفن إلى الخليج العربي[3]، وعلى الرغم من أن فرنسا وألمانيا لم تشكلا تهديداً مباشراً للمنطقة إلا أن مقاومة بريطانيا لنشاط هاتين الدولتين كانت ذات أثر فعال[4].

لقد برزت مقاومة الإنكليز للفرنسيين في ثلاث مناطق أساسية في الخليج العربي هي العراق، وعُمان، وفارس إذ لم تكن للأنحاء الأخرى من المنطقة أهمية مماثلة[5]. وأن حرب السنوات السبع (1756م -1763م) بين بريطانيا وفرنسا أنهت النفوذ الفرنسي في الهند لحساب بريطانيا وانسحبت فرنسا إلى الهند الصينية[6]. وبصورة عامة فإن آخر مركز تجاري فرنسي قد تلاشى تقريباً عام (1770م) وهو تاريخ حل شركة الهند الشرقية الفرنسية، وتعد الفترة الواقعة بين عامي (1793م -1809م) من فترات الصراع الفرنسي البريطاني فترة مهمة في

---

(1) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطيل، (بيروت، شركة المطبوعات، 1992) ص40.

(2) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص20.

(3) المصدر نفسه، ص21.

(4) محمد مرسي عبدالله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، (الكويت، 1981) ص35.

(5) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (1798 -1810م) (بغداد، مطبعة العاني، 1979) ص71.

(6) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص21.

obeikandl.com

تاريخ الخليج العربي إذ في نهايتها كسبت بريطانيا امتيازات سياسية وحصلت على امتيازات مهمة، وتدهورت مكانة فرنسا السياسية في الخليج العربي[1]. على الرغم من انتهاء دور فرنسا السياسي في الخليج العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلا أنها استطاعت أن تحصل في مؤتمر سان ريمو (1920م)[2] على حصص امتيازات استثمار النفط في المنطقة مثل شركة النفط التركية التي أبدل اسمها إلى شركة نفط العراق، وفي شركة بترول قطر.

وترتبط اليوم فرنسا بعلاقات وثيقة مع معظم دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب مواقفها الطيبة إلى حدٍ ما مع القضايا العربية وخاصةً القضية الفلسطينية التي تعد قضية العرب المركزية.

رابعاً: النفوذ البريطاني في الخليج العربي

ظل الاستعمار البريطاني نحو مائة وخمسين عاماً يحكم منطقة الخليج العربي، وخاصةً إمارات ساحل عُمان، وكانت بريطانيا تستند في حكم هذه المناطق إلى اتفاقيات فرضتها السلطات البريطانية على هذه المناطق بعد احتلالها، والقضاء على قوتها البحرية والبرية، وتولت فيها الإشراف على شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وحق التصرف في ثرواتها، والتحكم في أي اتصال يتم بينها وبين البلاد الأخرى، كما ساعدت على تنمية مشكلات الحدود والنزاعات القبلية وإثارة الخلاف بين المشيخات واتخاذ ذلك وسيلة للسيطرة الاستعمارية في المنطقة[3].

وكانت الذريعة التي تذرعت بها بريطانيا في احتلال منطقة الخليج العربي هي تأمين مصالحها في الهند درة التاج البريطاني في ذلك الوقت، ومارست استعمارها عن طريق شركة الهند الشرقية إذ صدر قرار ملكي في 31 ديسمبر 1600م من

---

(1) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة الأنكلو المصرية، ط2، 1974) ص ص63 -95.

(2) الهيتي، المصدر السابق، ص39. للتفاصيل ينظر: "الامتيازات البترولية الممنوحة في الخليج العربي والشركات التي تملكها" مجلة البترول والغاز العربي، العدد/3، الكويت، 1967، ص39.

(3) رجب، المصدر السابق، ص7.

obeikandl.com

ملكة بريطانيا إليزابيث بتأسيس هذه الشركة ومنحتها امتياز التجارة في الهند والشرق[1].

استمرت الشركة تمارس أعمالها التجارية في الخليج حتى عام (1858م)، ومنذ هذا التاريخ تحملت مسؤولية إدارة منطقة الخليج حكومة بومباي البريطانية، وفي عام (1873م) انتقلت الإدارة إلى حكومة الهند البريطانية، وبعد استقلال الهند وباكستان في عام (1947م) انتقلت إدارتها إلى وزارة الخارجية البريطانية[2].

في أواخر القرن السابع عشر غيرت شركة الهند الشرقية من سياستها وتبنت أهدافاً سياسية بجانب الأهداف التجارية، وتمكنت من التغلب على القوتين الأوروبيتين: الهولندية والفرنسية وأصبحت بريطانيا القوة الأوروبية الوحيدة في منطقة الخليج العربي بعد أن وضعت حرب السنوات السبع أوزارها، وتنازلت فرنسا عن مستعمراتها في الهند لصالح شركة الهند الشرقية بموجب معاهدة باريس (1763م)[3].

وكانت أول خطوة اتخذتها حكومة بومباي تمهيداً لاستخدام الخليج العربي طريقاً للمواصلات، هي إنشاء قنصلية في البصرة الواقعة في نهاية خط الملاحة في الخليج وصدر بذلك مرسوم عثماني لسنة (1764م)[4]. ويرتبط النفوذ البريطاني في المنطقة بالنشاط البحري الذي كان يديره القواسم ضد السفن الأوروبية وقد قامت بريطانيا بعدة حملات بحرية للقضاء على نشاط القواسم وكانت أهمها عام 1819م، وأدت إلى توقيع معاهدة رأس الخيمة في 21 يناير 1820م[5]، وأصبحت هذه المعاهدة الدعامة القوية للنفوذ البريطاني في المنطقة، وليس مسموحاً لهم بأن يتولوا مسؤوليات الحكم قبل توقيع هذه الاتفاقية، وقد وقع ثمانية رؤساء من

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار، "شركة الهند الشرقية - ملامحها وأبرز سماتها في الخليج"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/15، الكويت، تموز 1978، ص101.

(2) محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى (1793 -1818م) (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1978) ص153.

(3) رجب، المصدر السابق، ص8.

(4) العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص36.

(5) رجب، المصدر السابق، ص9.

obeikandl.com

شيوخ السواحل هذه الاتفاقية، وهم: شيوخ الشارقة، رأس الخيمة، دبي، أبو ظبي، جزيرة الحمراء، عجمان، أم القيوين.

ساد المنطقة عدم استقرار في الفترة (1820 -1835م) ما جعل بريطانيا تجبر شيوخ الساحل على توقيع معاهدة السلم البحري في 21 أيار/مايو 1835م لضمان وقف الاعتداءات البحرية خلال موسم الغوص[1]. لقد تبع ذلك عدة معاهدات بين الجانب البريطاني وشيوخ منطقة الخليج العربي منها اتفاقية عام 1842 مع الكويت، واتفاقية بريطانيا عام 1880م مع عيسى بن علي آل خليفة، ومع مبارك الصباح في عام 1899م ومع قطر عام 1916م وهي آخر معاهدة في سلسلة معاهداتها الخليجية[2].

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاستقلال الهند وباكستان عام 1947م ألغيت حكومة الهند، وأصبحت شؤون الخليج تدار في ذلك الوقت عن طريق وزارة الخارجية البريطانية حتى عام 1968م إذ أعلنت بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج العربي بعد صدور بيان الحكومة البريطانية في 16 كانون الثاني 1968م[3].

يبدو أنه تم فرض السلم البريطاني في الخليج العربي من خلال تبني إستراتيجية تمثلت في القيام بحملات عسكرية مدمرة لإضعاف القوى المحلية على سواحل الخليج العربي. أما الجانب الآخر في تلك الإستراتيجية، فكانت النظم الأمنية البريطانية التي تعمل للحفاظ على التجارة البحرية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، كما شملت النظم الأمنية إعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك الترابط بين كياناتها.

---

(1) العجمي، المصدر السابق، ص86.

(2) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص85 -87.

(3) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص227.

obeikandl.com

خامساً: المصالح الأميركية في الخليج العربي

تعود بداية العلاقات الأميركية مع الخليج العربي إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكان النشاط التجاري أبرز ما تتسم به هذه العلاقة خلال القرن المذكور، وكانت تتطلب رعاية ودعماً سياسياً من الحكومة الأميركية وبكلمة أخرى نفوذاً أميركياً في الخليج العربي[1].

أما بالنسبة للنشاط التبشيري الأميركي في الخليج العربي فتعود بداياته إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ظهر في غرب إيران وتحرك شرقاً باتجاه طهران عام 1872م ثم تبريز في العام التالي ثم همدان في عام 1880م[2]. فقد أولت الجهات الأميركية المختصة اهتمامها الكبير بالموجودات الأثرية في منطقة الخليج العربي وبدأت أعمالها التنقيبية منذ عام 1885م حتى عام 1909م، كما قام المختصون الأميركيون بالاشتراك مع نظرائهم الإنكليز بالتنقيب المشترك في منطقة أور للفترة من 1924م -1934م وفي منطقة كيش للفترة 1923م - 1933م[3]. وأبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية نفط الخليج العربي بشكل حاد، فلم تنته الحرب إلا والخليج العربي يشارك في سد حاجة القوات المتحاربة مباشرةً بالمنتجات النفطية المكررة للشاحنات والدبابات والسفن والطائرات من محطة التصفية في عبادان، وفي البحرين، ورأس تنورة[4]. لقد نجح الأمريكيون بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا نفطه بسبب سخاء عروضهم، وفشل البريطانيون لأن عروضهم لم تكن سخية. كما أثر تعاطف البريطانيين مع الهاشميين في موقف ابن سعود[5]. وتطورت العلاقات السعودية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً. ولما زار الأمير فيصل بن عبد العزيز الولايات المتحدة الأمريكية، ركز

---

(1) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني -الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه 1928 -1939 سلسلة دراسات (321)، (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982)، ص30.

(2) John A.Denovo, American Interest and policies in the middle East, 1900-1939, The university of Minnesote press, Minneapolis, 1963, p.8.

(3) وهيم، المصدر السابق، ص38.

(4) العجمي، المصدر السابق، ص235.

(5) وهيم، المصدر السابق، ص28.

obeikandl.com

على ضرورة تعامل الأمريكيين مباشرة مع المملكة العربية السعودية كدولة مستقلة، وفي 12 شباط/فبراير 1945م تم لقاء الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت (1933 -1945) في مصر[1]، وقد طلب الرئيس الأمريكي إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران، وتوسيع المساحة الممنوحة للشركات الأمريكية النفطية إلى مليون ونصف المليون كيلومتر مربع. في عام 1947م وصلت بعثة عسكرية أمريكية لترتيب شراء المعدات العسكرية للجيش الإيراني، ولتكون أول خطوة في تنظيم المسرح لعلاقات أمريكية -إيرانية قوية[2]. وهكذا أصبح للأمريكيين وجود عسكري بحري في الخليج العربي. وقد أولت إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (1969 -1974) منذ توليه السلطة في كانون الثاني 1969م، اهتماماً كبيراً لموضوع الانسحاب البريطاني، والمسائل المتعلقة بالخليج العربي بالذات، فقد أمر[3] الرئيس نيكسون مستشار الأمن القومي آنذاك الدكتور هنري كيسنجر، بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة الأميركية، فتبنت الإدارة الأميركية الخيار الذي يجنبها التورط العسكري المباشر في المنطقة استناداً لذلك أعلن الرئيس الأميركي عن مبدأه المعروف (مبدأ نيكسون) في جزيرة غوام(*) في المحيط الهادي عام (1970م)[4] كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة، وكانت الترجمة العملية لهذه السياسة هي الاعتماد على دول المنطقة المؤيدة للغرب وخاصةً المملكة العربية السعودية وإيران. لقد تم في تشرين أول/أكتوبر 1971م الاتفاق بين بريطانيا

---

(1) العجمي، المصدر السابق، ص234.

(2) المصدر نفسه، ص261.

(3) Douglas Little, American Orientation. The united states and the Middle East since 1995, The University of north Carolina press, (London, 2002) p.145.

(*) غوام جزيرة استوائية نائية في المحيط الهندي تخلت عنها إسبانيا لأمريكا عام 1898 وتعتبر الآن أرضاً أمريكية وسكانها أمريكيون، يبلغ عدد سكانها 180 ألف نسمة وهم مخلصون في ولائهم للجيش الأمريكي، توجد في الجزيرة قواعد جوية ومخازن للترسانة العسكرية الأمريكية إضافةً إلى منظومة صاروخية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/11438، في 23/آذار/2010.

(4) سلمى حداد، "السياسة الأمريكية تبحث عن إستراتيجية جديدة"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد/50 -51، بيروت، ت1 -ت2 1975م، ص100.

obeikandl.com

والولايات المتحدة وإيران أن يتم دفع إيران لتكون أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط خلال فترة أربع سنوات[1]، حيث تم التوقيع في أيار/مايو 1972م على اتفاقية تقضي بتقديم كافة أنواع الأسلحة التي تريدها إيران.

كما اهتمت واشنطن أيضاً بدعم المملكة العربية السعودية وإن كان بدرجة أقل من الدعم الأمريكي لإيران[2]. إن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد تخلت نهائياً عن الوجود العسكري المباشر، فهي لم تخفض وجودها العسكري في الخليج العربي، بل طورت إدارة الرئيس جيرالد فورد (1974 -1976) الحضور العسكري الأمريكي في المحيط الهادي بتطوير قاعدة "ديغوغارسيا" ثم عقدت اتفاقية عام 1975م مع عُمان لوضع قاعدة مصيره تحت تصرف البحرية الأميركية[3].

في 16 كانون الثاني/يناير 1979م غادر الشاه محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) إيران تاركاً بلاده بيد مجلس وصاية، تحت قيادة رئيس الجبهة الوطنية شاهبور باختيار كرئيس للوزراء، ثم عاد الإمام الخميني يوم 1 شباط/فبراير 1979[4] ليعلن الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان/أبريل 1979م. بتاريخ 4 تشرين الثاني احتجز 500 طالب إيراني، رهائن أمريكيين بلغ عددهم 66 رهينة من السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية في طهران، بدعوى إعادة الشاه وممتلكاته من الولايات المتحدة الأمريكية وقدتم احتجازهم مدة 444 يوماً انتهت في 20 كانون الثاني/يناير 1981وأدت إلى عواقب وخيمة[5]، بدأت منذ حوالي أكثر من ربع قرن ومازالت قائمة، تخللها قطع جميع أنواع العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها وجرت تداعيات على منطقة الخليج العربي. إن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980م، وكذلك مجمل التحولات

---

(1) محمد السعيد أدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص315.

(2) Gause III, "Gulf Regional Politics; Revolution, war and Rivalry" pp.44-42.

(3) إدريس، المصدر السابق، ص316.

(4) العجمي، المصدر السابق، ص386.

(5) المصدر نفسه، ص386.

obeikandl.com

الإستراتيجية السابقة في المنطقة أدت إلى انقلاب كلي في مفاهيم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (1977 -1981) وتحوله إلى صف المنادين باعتماد سياسة تقوم على التدخل العسكري المباشر واستخدام القوة للحفاظ على المصالح الأمريكية في العالم[1]. وهذا ما عبر عنه الرئيس الأميركي جيمي كارتر في خطابه عن حالة الاتحاد يوم 23 كانون الثاني/يناير 1980 فيما عرف لاحقاً "مبدأ كارتر"[2] والذي أعلن فيه "أن أية محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج "الفارسي" ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسوف نستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية". على ضوء ذلك تم إنشاء قوات التدخل السريع مشكلة من قوات البحرية، ومشاة البحرية، وسلاح الطيران، والقوة البرية بعدد إجمالي وصل إلى 300 ألف عسكري[3]، كانت القوات البرية عماد هذه القوة بعدد وصل إلى 135 ألف رجل، يليها مشاة البحرية بعدد يبلغ 70 ألف رجل، والبحرية يبلغ 53 ألف رجل و33 ألف رجل لسلاح الطيران. ومن قضية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتضح أن نقطة ارتكاز إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (1981 - 1989) وبؤرة اهتمامها كانت الكويت[4]، ولم تكن الولايات المتحدة تخاطر في أثناء حرب الناقلات عام 1987 لأجل بغداد، بل كانت واشنطن مستعدة للمخاطرة بحرب أوسع نطاقاً للدفاع عن الخليج عامة.

بعد إخفاق مؤتمر جدة[5] (31 تموز/يوليو 1990م) الذي عقد لتسوية الخلافات المتفجرة بين العراق والكويت، دخلت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990م.

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، (بيروت، دار النهار للنشر، 1977) ص356.

(2) جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج، ترجمة: عبد الهادي ناصف، (القاهرة، دار المستقبل العربي 1983) ص13.

(3) زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي، (مبدأ كارتر)، (بيروت، معهد الإنماء العربي، تكنوبرس الحديثة، ط1، 1982) ص117.

(4) العجمي، المصدر السابق، ص418.

(5) إدريس، المصدر السابق، ص513.

obeikandl.com

إن الصراع بين العراق والولايات المتحدة إضافة إلى بريطانيا بعد إعدام الجاسوس بازوفت وتهديد الرئيس العراقي صدام حسين بتدمير نصف "إسرائيل" إذا أقدمت على ضرب العراق قد وصل إلى درجة الاحتقان[1]. والحقيقة أنه كانت هناك إشارات أمريكية مبهمة على لسان جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط (الأسبق) وعلى لسان أبريل غلاسبي، السفيرة الأمريكية في بغداد (حينئذٍ) مرة ثانية بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق والكويت[2].

وفضلاً عن الخسائر أحدث هذا الصراع انهياراً في التوازن الإستراتيجي في المنطقة امتدت آثاره إلى النظام العربي بأكمله أيضاً نتيجة لتدمير القدرات الإستراتيجية العراقية، إذ أصبحت الولايات المتحدة هي الحامي الرئيسي للأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[3].

مما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أرادت دخول القوات العراقية إلى الكويت على ضوء مواقف كل من جون كيلي والسفيرة غلاسبي حيث أنهما يمثلان وجهاً من أوجه صنع القرار الأمريكي وهما جزء من النظام السياسي الأمريكي، وكان الهدف من ذلك هو تدمير الآلة الحربية العراقية وتدمير الجيش العراقي لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز.

---

(1) المصدر نفسه، ص513. للتفاصيل ينظر: رولان جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف (ليماسول، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991)، ص18.

(2) إدريس، المصدر السابق، ص518.

(3) جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج، المستقبل العربي، السنة/19، العدد211، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول، 1996، ص41.

obeikandl.com

الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة تأتي من إستراتيجية الموقع الجغرافي حيث تقع بين القارات القديمة الثلاث (آسيا -أوروبا -إفريقيا) وكذلك لكونها تضم أكبر نسبة من احتياط النفط العالمي، وتمون الدول الصناعية والنامية بنسبة كبيرة من حاجتها المتزايدة من هذه المادة[1].

ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية أيضاً من كونه يمثل ذراعاً بحرياً للمحيط الهندي إذ يتألف هذا الذراع من خليجين كبيرين هما خليج عُمان والخليج العربي حيث يربط بينهما مضيق هرمز الذي يمثل عنق الزجاجة الإستراتيجي الذي يتدفق منه 40٪ من نفط العالم أي (20) مليون برميل بمعدل (800) ألف برميل كل ساعة إلى الغرب[2]. إن الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ترتكز على العديد من الأبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية، وبناءً عليه فإن صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج العربي ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى أقطاب النظام العالمي كافة[3].

إن الموقع الجيوسياسي الذي يشغله الخليج العربي والذي جعل منه ممراً عسكرياً وتجارياً، حافظت بريطانيا على الإمساك به منذ القرن التاسع عشر ولأكثر من 150 عاماً (1820 -1971م) ليس بسبب حكمها للهند فقط حيث أنها استمرت في منطقة الخليج العربي حتى بعد انتهاء حكمها لشبه القارة الهندية[4]. وقد وصف نيوسوم نائب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الأهمية الجيوبولتيكية للخليج

---

(1) الهيتي، المصدر السابق ، ص22.

(2) عبد القادر حمود القحطاني، "مضيق هرمز وأمن الخليج العربي"، مجلة الوثيقة، العدد/38 السنة/19، ، البحرين، تموز 2000، ص52.

(3) إيما ميريف وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997) ص35.

(4) مارتن أندك، "سياسة كلنتون حيال الشرق الأوسط"، مجلة دراسات فلسطينية، العدد/15، صيف 1993، ص197.

obeikandl.com

بقوله "لو كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج فما من مكان في الكون تتلاقى فيه اليوم المصالح الكونية مثل الخليج العربي"[1]. لقد اعترف كتّاب وساسة المعسكر الغربي بأهمية منطقة الخليج العربي واستجابتها لمصالحهم فعلى سبيل المثال عبر ريموند أوشة (Raymond Oshea) في كتابه (ملوك الرمال في عُمان) قائلاً: "سوف يبقى الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا في الشرق العربي لوجود الموانئ والمراكز البحرية والجوية الرئيسية فيه وكذلك يحتوي على محطات الوقود اللازمة لأساطيلنا والدولة التي تسيطر عليه تستطيع أن تمد من خلاله نفوذها إلى جزيرة العرب وإيران وإفريقيا وتستطيع أن تقطع خطوط المواصلات في الهند"[2].

إن الخليج العربي غني بالموارد الطبيعية الاقتصادية سواء أكان ذلك في مجال ما تحتويه مياهه من ثروات سمكية أو مصائد اللؤلؤ أو ما تتضمنه أرضيته من معادن والتي يكون البترول أهم مادة فيها، ليس فقط لاقتصاديات الدول المطلة عليه بل كذلك لدخوله كمادة إستراتيجية مهمة في الاقتصاد والتطور الدولي[3].

تحظى حقول النفط المنتشرة في العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت وإمارات الخليج العربي، بأهمية كبيرة إذ تشكل أكبر مورد لمادة الوقود التي تسيّر الصناعة في الشرق وفي الغرب، فإنتاج المنطقة أكثر من 40٪ من إنتاج العالم الكلي ونسبة كبيرة من هذا الإنتاج تصدر للخارج نفطاً خاماً ويرجع ذلك إلى ضعف طاقة التكرير لدى دول المنطقة[4].

---

(1) إيماميري، المصدر السابق، ص ص35 -36.

(2) سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1971 -1988)، رسالة ماجستير (جامعة الموصل، كلية الآداب، 2006) ص12.

(3) عبد المنعم عبد الوهاب، الاستثمارات النفطية في الخليج العربي وعلاقتها بتغيير المفاهيم للمياه الإقليمية، إمكانات دول الخليج العربي في التنمية وفي دعم الاقتصاد العربي، مجموعة البحوث المقدمة للندوة العلمية العالمية الأولى لمركز الإرشاد، 1975)، ص121.

(4) شريف، المصدر السابق، ص13.

obeikandl.com

وهكذا فإن منطقة الخليج العربي تتمتع باحتياطي نفطي كبير فحوالي 55٪ من احتياطي النفط العالمي الثابت فيها مقارنة بحوالي 7٪ في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 14٪ في الاتحاد السوفييتي، أما نسبة الاحتياطي النفطي للخليج العربي بالنسبة للاحتياط العربي فتبلغ 89,9٪[1]. إن القيمة الاقتصادية لنفط الخليج العربي لا تكمن فيما تحصل عليه الدول الصناعية ولاسيما أمريكا من أرباح بل يضاف إليها أن أكثر المدخولات النقدية للبلدان المنتجة الغنية تودع في المصارف الأمريكية وتقدر هذه المدخولات بمليارات الدولارات وتوظف داخل الغرب الرأسمالي حيث توفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي هناك على حساب الدول المنتجة الخليجية[2].

وبذلك فإن للخليج العربي أهمية كبيرة من حيث كونه ملتقى القارات الثلاث (آسيا -إفريقيا -أوروبا)، كذلك احتواؤه على أعلى نسبة من احتياط النفط في العالم، ويستمد الخليج العربي أهميته الإستراتيجية من كونه يربط العالم العربي بالعالم الخارجي من خلال مضيق هرمز، الذي تمر عبره يومياً المئات من ناقلات النفط العملاقة التي تنقل النفط العربي إلى أوروبا وآسيا واليابان والصين وغيرها.

لذلك فإن أمن منطقة الخليج العربي أصبحت تشكل مهمة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل الهيمنة على مصادر النفط ومنع قيام أي قوة إقليمية تكون عائقاً بوجه المصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

(1) إنتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (جامعة بغداد، كلية الآداب، 2003) ص8.

(2) المصدر نفسه، ص30.

obeikandl.com

المبحث الثاني

الثروة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يشكل النفط الخام بموارده المالية أهمية كبيرة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تعتمد هذه الدول على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة إستراتيجية واحدة هي النفط، لذلك اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية[1].

إن أسعار النفط وإنتاجه معبراً عنها بالعوائد المالية النفطية تعد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فحصيلة الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة لهذه الدول، وتعتبر العمود الفقري لاقتصاداتها[2].

فضلاً عن أن النفط يكتسب أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها: أنه المصدر الأساسي للطاقة في العالم، والمصدر الأول للآلة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها؛ ويرجع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي 96٪ من حصص

---

(1) بختيار صابر محمد، تقلبات الأسواق النفطية والاستثمار في الأسواق المالية: دراسة تحليلية في مجموعة دول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008) ص1.

(2) المصدر نفسه، ص64.

obeikandl.com

السوق وكذلك يشكل النفط 27٪ من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و9٪ منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية[1].

ويعتبر النفط مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية لدول مجلس التعاون، وأن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ إنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة وتمتاز بميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية[2].

تسهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إسهاماً كبيراً في سوق الطاقة العالمية فالدول الأعضاء في المجلس (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة) تمتلك حوالي 46٪ من احتياطيات النفط الخام، و14٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم[3].

وتعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اعتماداً كبيراً على عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي، لدفع عجلة اقتصاداتها الوطنية قدماً، رغم جهود التنويع الاقتصادي الرامية إلى زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي[4].

---

(1) حسن لطيف وعبد الوهاب محمد، "مستقبل النفط الخليجي" مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد/15، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 2008، ص106.

(2) المصدر نفسه، ص106.

(3) جمال السويدي، في: الطاقة في الخليج تحديات وتهديدات، ترجمة: خليل حماد (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1977) ص4. كذلك ينظر: عوني عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، "العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل"، دراسات إستراتيجية، العدد/43، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2000، ص10.

(4) المصدر نفسه، ص4.

obeikandl.com

1. مراحل اكتشاف النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بدأ اهتمام العالم الغربي بنفط المشرق العربي والجوار الجغرافي، من خلال الشركات النفطية الكبرى الأمريكية والأوروبية، منذ بداية القرن العشرين، ذلك أن الطلب المتنامي على النفط في الدول الصناعية، إلى جانب افتقار معظم الدول الأوروبية إلى المنابع النفطية، وخشية الولايات المتحدة الأمريكية من نضوب منابعها، كل ذلك حفز السعي إلى استكشاف النفط في عدد من المناطق البعيدة. وقد جرت العديد من المحاولات حتى قبل الحرب العالمية الأولى للحصول على استغلال المصادر النفطية بواسطة اتفاقيات امتياز مع الحكومات المحلية لدول الخليج العربي، وقد حصل رجل الأعمال البريطاني وليم دارسي على امتياز مهم لاستكشاف النفط في إيران في 28 أيار 1901[1].

وخلال الحرب العالمية الأولى، تجلت الأهمية الكبرى للنفط عندما تحولت الأساطيل البحرية للدول العظمى إلى النفط كوقود، وزاد استخدامه بشكل كبير في الأسلحة الجوية وأجهزة الحرب البرية. إن المقولة الشهيرة لونستون تشرشل، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين قال: "إن الحلفاء قد عبروا إلى النصر على بحر من النفط" وحين ذاك بدأ الصراع على النفط في منطقة المشرق العربي والجوار الجغرافي (التي تشمل الخليج العربي)، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى اشتد الصراع بين المصالح الأمريكية والأوروبية للسيطرة على بلدان المشرق العربي والجوار الجغرافي ومصادرها النفطية[2].

بدأت المصالح النفطية في أقطار الخليج العربية تاريخياً عندما عقدت اتفاقية (الخط الأحمر) في 31 تموز 1928 والتي كانت تنص على مساهمة الرأسمال الأمريكي في شركة النفط التركية (التي أبدل اسمها فيما بعد لتعرف باسم (شركة النفط العراقية IPC)، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المساهمة في الشركة، وهي شركة شل الهولندية –البريطانية وشركة النفط البريطانية BPC

(1) سليمان، المصدر السابق، ص42.

(2) المصدر نفسه، ص43.

obeikandl.com

وشركة النفط الفرنسيةCFP، وفي العام نفسه حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية على امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين، وفي عام 1934 اشتركت شركة أمريكية مع الشركة الأنكلو إيرانية في تأسيس شركة نفط الكويت[1].

وفي المملكة العربية السعودية منحت الحكومة عام 1933 امتيازاً ضخماً يغطي جميع الأجزاء الشرقية من البلاد تبلغ مساحتها (900000) كيلومتر مربع تقريباً إلى الشركة الأمريكية "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" وقد أشركت هذه الشركة معها فيما بعد ثلاثاً من الشركات الأمريكية (هي تكساكو، وستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وموبيل أويل) وكونت هذه الشركات جميعاً فيما بينها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو). في عام 1938 تم اكتشاف احتياطيات النفط في المملكة العربية السعودية في الدمام أولاً، ثم في حقل أبقيق[2].

إن الاكتشاف الكبير للنفط في المملكة العربية السعودية كان في عام 1948عندما أمكن اكتشاف أكبر مخزون إستراتيجي نفطي على مساحة تصل إلى خمسة آلاف كيلومتر مربع، وهو ما يتمثل حالياً بحقل الغوار الذي تبلغ كميات خزينه من النفط أكثر من 100 مليار برميل وبطاقة إنتاج سنوية تصل إلى 1,6 مليار برميل، وهو يعد من أكبر حقول النفط في العالم[3].

وفي الكويت، فقد تم اكتشاف النفط عام 1938 في حقل برقان وهو ثاني أكبر حقل في العالم بعد حقل الغوار في المملكة العربية السعودية، إ ذ يحتوي على مخزون نفطي تصل كمياته إلى 65 مليار برميل، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد اكتشف النفط عام 1954 في حقل الباب الذي يصل مخزونه إلى 8 مليارات برميل، وفي عام 1964 تحقق أكبر اكتشاف نفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تم اكتشاف حقل الزاكوم الذي يحتوي على 22 مليار برميل، وتطورت

---

(1) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم (2) (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1987) ص46.

(2) سليمان، المصدر السابق، ص ص44 -45.

(3) جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية (القاهرة، دار المعرفة، 1964) ص ص74 -75.

obeikandi.com

عمليات الاكتشاف بعد ذلك إلى أن وصل عدد الحقول المكتشفة إلى أكثر من عشرة حقول كبيرة إضافةً إلى الحقول الصغيرة[1].

أما مملكة البحرين فهي من البلدان الخليجية الأولى التي اكتشف فيها النفط، ولكن مستوى الإنتاج فيها لم يصل إلى مستويات الإنتاج في الدول المجاورة لها، وقد اكتشف النفط فيها عام 1934 في حقل العوالي وتبعه محاولات اكتشاف حقول جديدة ولكن لم تنجح بسبب عدم جدواها الاقتصادية[2].

أما دولة قطر فقد تمكنت الشركة الأنكلو -فارسية من توقيع اتفاقية الامتياز في 17 مايو 1935 ومنح شيخ قطر الشركة امتيازاً أمده (75) عاماً يغطي قطر بكاملها، وعلى أثر منح الامتياز تألفت شركة استثمار نفط قطر المحدودة، وقد أجريت عمليات الحفر في منطقة جبل دخان حتى عام 1942 ثم توقفت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، إلى أن استؤنفت من جديد عام 1947 وبدأ التصدير التجاري في كانون الأول 1949[3]. ويقدر المخزون النفطي في قطر 15,2 مليار برميل[4].

وفي سلطنة عُمان، فقد كان الاهتمام الذي أولته الحكومة البريطانية لساحل عُمان أثره أيضاً، وقد لاحت بوادر هذا الاهتمام في أواخر كانون الأول 1935، وتمكنت المصالح البريطانية من أن تكسب الامتياز لصالحها حيث وقع السلطان العُماني في 24 تموز 1937 على امتياز للتنقيب في مسقط وعُمان[5].

وتم اكتشاف النفط عام 1960 في حقول ناطح والفهود وتطورت فيها كميات النفط المكتشفة إلى أن وصلت إلى أكثر من ملياري برميل عام 1969[6].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص70 -71.

(2) مانع سعيد العتيبة، أوبك والصناعة البترولية (بيروت، مطابع التجارة والصناعة، 1974) ص ص128 -130.

(3) وهيم، المصدر السابق، ص ص297 -299.

(4) سليمان، المصدر السابق، ص52.

(5) وهيم، المصدر السابق، ص ص333 -337.

(6) شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الظواهر والاتجاهات، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2010)، ص15.

obeikandl.com

إن النمط الرئيسي لاستثمار المصادر النفطية الذي جرى تطبيقه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والذي كان يعتمد على نظام الامتيازات النفطية قد استمر تطبيقه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتميز هذا النمط ببروز عدد من شركات النفط العالمية الكبرى التي بسطت هيمنتها على المسرح النفطي العالمي وعلى المصادر النفطية الرئيسية من خلال إقامة تنظيم احتكاري دولي فيما بينها، هذه الشركات النفطية عرفت باسم "الشقيقات السبع" وانضمت إليها شركة النفط الفرنسية وكانت تعرف أيضاً بالشركات الكبرى[1].

ويبين الجدول الرقم (1) هذه الشركات الثمانية:

الجدول[*] الرقم (1)

الشركات النفطية العالمية/الشركات الكبرى العاملة في دول الخليج العربية وإيران

الشركة	الجنسية
ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	أمريكية
مجموعة رويال دتش -شل	بريطانية/هولندية
غلف أويل	أمريكية
تكساكو	أمريكية
موبايل أويل	أمريكية
ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا	أمريكية
شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم)	بريطانية
شركة البترول الفرنسية	فرنسية

[*] المصدر: عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص123.

(1) سليمان، المصدر السابق، ص123.

obeikandl.com

وبحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)[❖] فإن إجمالي الاحتياطي النفطي في البلدان العربية في نهاية عام 2006 بلغ 669,6 مليار برميل، وحيث أن الاحتياطي العالمي من النفط في نهاية عام 2006 بحسب إحصاءات منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)[❖❖]بلغ 1208,2 مليار برميل فإن نسبة الاحتياطي النفطي العربي إلى الاحتياطي العالمي تقدر بحوالي 55,5 بالمائة[1].

إن الجدول الرقم (2) يبين احتياطات النفط الخام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من 1969 لغاية 2007، كما تبين الخريطة رقم (2) التوزيع الجغرافي لاحتياطي النفط بدول مجلس التعاون لعام 2007.

(❖) تأسست منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) في 9 كانون الثاني 1968، ومقرها الرئيسي في الكويت تتكون من عشرة أعضاء وهم (الكويت -المملكة العربية السعودية -ليبيا -الجزائر -البحرين - قطر - الإمارات العربية المتحدة -العراق -سوريا -مصر) للتفاصيل ينظر: سمير سعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، (القاهرة، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1991) الملاحق، ص ص3 -6.

(❖❖) تم إنشاء منظمة (أوبك) عام 1960، وكان من أبرز مؤسسيها عبدالله الطريقي، أول وزير للبترول في المملكة العربية السعودية، وكذلك بيريز ألفونسو، وزير النفط الفنزويلي، هدفها الدفاع عن المصالح المشروعة للبلدان المنتجة للنفط وتنسيق سياساتها. للتفاصيل، ينظر: سليمان، المصدر السابق، ص ص34 -35.

(1) المصدر نفسه، ص52.

obeikandl.com

الجدول(*) رقم (2)

تطور احتياطيات النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدول / السنوات	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	دولة الكويت	قطر	عُمان	مجموع دول مجلس التعاون	مجموع دول العالم	نسبة دول المجلس إلى دول العالم ٪
1969	19	0,2	77	69	3,9	2,5	171,6	558,2	30,7
1971	12,7	0,3	128,5	67,1	5,5	5	219,1	596,3	36,7
1974	32,4	0,3	173,3	81,5	6	6	299,5	640,4	46,8
1977	27,4	0,3	153,1	70,1	5,6	5,7	262,2	645,8	40,6
1980	29,4	0,2	163,3	65,4	3,7	5,9	267,9	651,5	41,1
1983	32,4	0,2	171,7	92,7	3,4	3,5	303,9	689,6	44
1986	33,1	0,14	169,2	94,5	3,9	4,1	304,9	751,5	40,6
1989	98,1	0,13	255,1	94,5	3,1	4,1	455	1020,4	44,6
1992	98,1	0,11	261,2	96,5	3,1	4,7	463,7	1017,4	45,6
1995	98,1	0,21	261,4	96,5	4,1	4,1	464,4	1045,8	44,4
1998	98,1	0.15	263,5	96,5	4,5	5,4	468,2	1051,4	44,5
2000	97,8	0,15	261,5	112,5	4,5	5,5	281,9	1035,3	46,6
2003	97,8	0,13	262,7	101,5	15,2	5,5	482,8	1138,5	42,4
2007	97,8	0,13	264,2	101,5	15,2	5,7	484,5	1331,7	36,4

للفترة من 1969 لغاية 2007 (مليار برميل)

(*) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص52 -53.
2. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، أبو ظبي، ط1، 2007، ص ص277 -281.
3. شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية التربية، 2010)، ص16.
4. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي للمسيرة، 2006، ص ص15 -16.

2. خصائص النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يتميز النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدة مميزات؛ أهمها سهولة العثور عليه وغزارته وسهولة استخراجه وقلة عمق آباره وقلة تكاليف إنتاجه حيث كانت أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى في العالم، كما أن الموقع المتوسط للخليج العربي بين أسواق الغرب والشرق هيأ لنفطه فرص تسويق كبيرة[1]. وهنالك مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز النفط في دول الخليج العربي منها ارتفاع البئر الخليجي وهو ما يسمى بالبئر الفوار الذي يتدفق دائماً فمثلاً إنتاجية البئر الأمريكية (15) برميل يومياً، أما إنتاجية الآبار العربية تتراوح بين (571 و 574) برميل يومياً[2].

إن تكاليف إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر (بثمانية دولارات) في حين لا تتجاوز (20) سنتاً في الآبار العربية وذلك لقرب النفط من سطح الأرض ومراكز الاستهلاك العالمية مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الطلب عليه[3].

إن القيمة الاقتصادية لنفط الخليج العربي لا تكمن فيما تحصل عليه الدول الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية من أرباح بل يضاف إليها أن أكثر المدخلات النقدية للبلدان المنتجة الغنية تودع في المصارف الأمريكية وتقدر هذه المدخلات بمليارات الدولارات (البترودولارات) وتوظف داخل الغرب الرأسمالي إذ توفر فرص العمل والازدهار الاقتصادي هناك على حساب الدول المنتجة الخليجية[4].

---

(1) سليمان، المصدر السابق، ص ص41 -42.

(2) ليث عبد الحسن الزبيدي، النفط العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية العدد (5) السنة (17) (بغداد، 1982) ص57 -58. كذلك ينظر: سليمان، المصدر السابق، ص42.

(3) خالد العزي، الخليج العربي من ماضيه وحاضره، دراسة شاملة للخليج العربي والدول البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة (بغداد، مطبعة الجاحظ، 1972) ص54.

(4) جبر، المصدر السابق، ص30.

obeikandl.com

ويقلل من كلفة إنتاج البترول العربي قلة كلفة اليد العاملة العربية العادية أو الفنية بالنسبة إلى كلفة اليد العاملة في البلاد الأخرى المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو النامية كفنزويلا وكولومبيا، يضاف إلى ذلك أن النفط العربي رغم وجود اختلافات في توعيته فإن الصفة العامة التي يتسم بها هي الجودة أي انخفاض نسبة الكبريت فيه[1].

3. مراحل إنتاج النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لقد أدت الجهود المتواصلة للبلدان النامية ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخلص من الشركات الاحتكارية إلى قيام الأمم المتحدة بإصدار مجموعة من القرارات بشأن السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية وأدت إلى تأسيس شركات النفط الوطنية مثل شركة النفط الوطنية الكويتية عام 1960، وتأسيس المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في المملكة العربية السعودية عام 1962 وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) عام 1971 لتكون الأداة الرئيسة لتأسيس إمارة أبو ظبي لتنفيذ سياساتها النفطية، ومن هذه القرارات القرار رقم (2158) الصادر من المنظمة الدولية عام 1966 والذي أكد حقوق البلدان المضيفة في ممارسة سيادتها الدائمة[2].

إن الانسحاب البريطاني عام 1971 من شرق قناة السويس الذي كشف الغطاء عن إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها أهمية، كان لابد أن يؤدي إلى رد فعل من الدول الكبرى التي تمتلك مصالح إستراتيجية مهمة في هذه المنطقة، فلقد أصبح الخليج مركزاً للتنافس بين القوتين العظميين آنذاك وهما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (السابق) لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع الحكومة البريطانية بتأجيل الانسحاب، وطلب دين راسك (Dean Rusk) وزير الخارجية الأمريكي في لقائه مع جورج براون (George Brown) وزير

---

(1) محمد المجذوب، النفط في الحياة العربية، بحث ألقي في ندوة ناصر الفكرية الثالثة، القاهرة، منشورات الاتحاد الاشتراكي العربي، ص ص15 -16.

(2) سليمان، المصدر السابق، ص127.

obeikandl.com

الخارجية البريطاني تأجيل انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي إلا أن الأخير أخبره بأن قرار حكومته نهائي ولا رجعة فيه[1].

إن هذه المتغيرات وغيرها مثل حرب 6 تشرين الأول 1973[*] أدت إلى ظاهرة يمكن تسميتها بظاهرة "تآكل التنظيم الاحتكاري النفطي" أو ظاهرة "تخلخل التنظيم الاحتكاري" بحسب تعبير بعض الخبراء النفطيين، ويقول خبير آخر إن نظام الشركات الكبرى "بدت عليها بعض علامات الإنهاك والتمزق" تحت وقع هذه التغييرات المتتالية[2].

بناءاً على ما تقدم سيتم تتبع مراحل إنتاج النفط بثلاث فترات متعاقبة من العام 1969 وحتى العام 2007 متجاوزاً المراحل الأولية التي سبقت إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (آوبك) حيث كانت فيها كميات الإنتاج على شكل نسب بسيطة مقارنة بالمراحل اللاحقة وكما يلي:

أ. الفترة الأولى (1969 -1980):

تعد هذه الفترة نقطة الانطلاق لإنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما بعد حصولها على الاستقلال[*]، وبداية حالة التطور والنهوض فيها مستغلة عائداتها المالية الناتجة من إنتاج وتصدير النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد بلغت واردات أوروبا الغربية من النفط الخام عام 1971 (667) مليون طن سنوياً منها (378) مليون طن من منطقة الخليج العربي أي حوالي (57٪) من

---

(1) Douglas Little, American orientation, op.cit, p.144.

(*) في السادس من تشرين الأول 1973 شن المصريون والسوريون هجوماً منسقاً وناجحاً من جبهتين في الوقت نفسه ضد (إسرائيل) بمعاونة الجيش العراقي الذي خاض الحرب على الجبهتين السورية والمصرية، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب (إسرائيل) من خلال إقامة جسر جوي لنقل السلاح والذخيرة، للتفاصيل ينظر: العجمي، المصدر السابق، ص ص371 -373.

(2) سليمان، المصدر السابق، ص127.

(*) نالت المملكة العربية السعودية استقلالها عام 1932 والكويت عام 1961 وسلطنة عمان عام 1970 أما الإمارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين فقد نالت استقلالها عام 1971. ينظر: صحيفة سبتمبر، اليمن، العدد/1552 في 26 أيلول 2010 على الموقع الإلكتروني:

http://26spt.nfo/start/index.php/u-main menue-45.

obeikandl.com

مجموع وارداتها ثم ازدادت عام 1974 حيث وصلت إلى (71٪) من مجموع وارداتها. وفي عام 1980 بلغت هذه النسبة (80٪) من مجموع وارداتها للنفط، ولا تشذ اليابان عن ذلك، بل أنها أكثر اعتماداً من غيرها على النفط العربي الخليجي في سد حاجاتها منه، فقد وصلت وارداتها من النفط العربي الخليجي عام 1975 إلى (7,5) مليون برميل يومياً[1].

يبين الجدول الرقم (3) كميات إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ بلغت عام 1969 (7993) ألف ب/ي[❖❖] وظلت كميات الإنتاج متقاربة حتى عام 1974 إذ وصل إجمالي الإنتاج إلى (14270) ألف ب/ي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الطلب المتزايد على النفط بعد أزمة حرب تشرين الأول 1973، الأمر الذي دفع بالكثير من دول العالم النفطية للعمل على زيادة وتطوير استكشافاتها النفطية، واستمر إنتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالارتفاع بعد عام 1974 حتى أصبحت منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم من حيث الإنتاج والاحتياطي النفطي[2].

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها إذ بلغت نسبتها 46٪ من حجم الاحتياطيات النفطية العالمية، فضلاً عن ذلك فهي كانت تنتج من النفط الخام في تلك الفترة ما نسبته 45,4 ، 25 ، 25,1٪ من الإنتاج العالمي للسنوات 1974، 1977، 1980 على التوالي وكانت قادرة على إنتاج أكثر ما تنتجه أي منطقة نفطية في العالم، واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة العظمى في جانبي الاحتياطي والإنتاج، ويرجع السبب في ذلك إلى سعة مساحتها التي تشكل 84٪ من مساحة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البالغة 2,673 مليون كم^2، كما تأتي الكويت بالدرجة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث الأهمية في جانبي الاحتياطي والإنتاج[3].

---

(1) الهيتي، المصدر السابق، ص ص298 -299.

(❖❖) ب/ي تعني برميل/يومياً.

(2) العزاوي، المصدر السابق، ص20.

(3) المصدر نفسه، ص23.

obeikandl.com

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الكويت من حيث الاحتياطي والإنتاج، أما بقية دول المجلس وهي (قطر، البحرين -عُمان) فإن الاحتياطي والإنتاج فيها خلال تلك الفترة كان متواضعاً قياساً إلى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، لقد تميزت تلك الفترة باستمرار عمليات الاستكشاف وإضافة حقول جديدة للإنتاج وخاصةً في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة كذلك بناء السفن العملاقة التي توازي حجم الإنتاج الكبير، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الإنتاج لتصل إلى (10270) ألف ب/ي في المملكة العربية السعودية عام 1980، وفي دولة الكويت (1757) ألف ب/ي ودولة الإمارات العربية المتحدة (1745) ألف ب/ي في حين حافظت كل من (قطر -البحرين - وعُمان) على معدلات الإنتاج خلال تلك الفترة كل حسب إمكانياتها[1].

الجدول[❖] الرقم (3)

تطور إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من 1969 لغاية 2007 لسنوات مختارة (مليون برميل)

الدول / السنوات	الإمارات العربي المتحدة	البحرين	المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	عُمان	مجموع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مجموع الدول العربية	مجموع دول العالم	نسبة دول المجلس إلى دول العالم٪
1969	599	630	3262	2819	356	327	7993	14440	45719,5	17,5
1971	1106	630	4821	3253	430	494	10734	17079	50850.1	21,1
1974	1631	610	8618	2603	518	290	14270	18399	56088,4	25,4
1977	1998	580	9491	2024	435	340	14868	19631	59993,1	25
1980	1745	480	10270	1757	476	285	15013	20394	59740	25,1
1983	1296	420	4951	1117	316	391	8491	11171	55758	15,2
1986	1594	430	5208	1210	355	564	9361	13215	59827	15,6
1989	2024	390	5635	1408	403	651	10511	16659	61670	17
1992	2510	310	9098	1077	495	748	14238	17265	65005	22
1995	2410	260	9127	2130	461	868	15256	18336	66533	23
1998	2558	290	9544	2176	747	905	16220	20573	65594	25
2000	2499	183	9511	2104	855	959	16111	21113	66863	24
2003	2601	188,6	8410	2107,6	720,7	819	14846,9	20617,2	68512	22
2007	2557	261,5	8754	2574	802,8	710	15659,3	22417	86050	18,2

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص54.

(1) المصدر نفسه، ص ص24 -25.

2. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، أبو ظبي، ط1، 2000، ص ص277 -281.
3. شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه (جامعة الموصل، كلية التربية، 2010)، ص17.
4. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي للمسيرة، 2007، ص21.

وتوضح الخريطة رقم (3) نمو إنتاج النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة من 1969 لغاية 2007.

يتضح مما تقدم أن تلك الفترة تميزت بتذبذب الإنتاج النفطي في جميع دول مجلس التعاون وذلك لوجود الحدثين البارزين وهما الأول: حرب تشرين الأول 1973 وعلى أثره (حيث قرر وزراء النفط العرب المجتمعين في الكويت بتاريخ 17 تشرين الأول 1973 تخفيض إنتاج النفط في كل دولة عربية بنسبة لا تقل عن 5٪ من إنتاج شهر أيلول 1973 ثم يستمر التخفيض كل شهر بنفس النسبة عن إنتاج الشهر الذي سبقه حتى جلاء القوات الإسرائيلية عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران 1967)[1].

أما الحدث الثاني: الحرب العراقية الإيرانية[❖]. إن هذين الحدثين الهامين أديا إلى إحداث التأثير المباشر على إمدادات النفط العربي وخاصةً من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأدت بالنتيجة إلى قلة الإنتاج وتذبذبه وارتفاع أسعاره خلال تلك الفترة الزمنية.

ب. الفترة الثانية (1981 -1992):

بدأت هذه الفترة عام 1981 إذ كانت منطقة الخليج العربي في حالة احتقان، وكانت الحرب العراقية الإيرانية قد اشتدت وتفاقمت، وتميزت في بداياتها

---

(1) سليمان، المصدر السابق، ص ص162 -164.

(❖) صراع بين دولتي العراق وإيران بسبب اغتصاب نظام الشاه محمد رضا بهلوي أراضي ومياه عراقية وجزر عربية في الخليج العربي، حيث بدأ الصراع من 4 أيلول 1980 واستمر لثماني سنوات حتى 8 آب 1988. لمزيد من التفاصيل ينظر: فيصل شرهان العرس، الحرب العراقية الإيرانية، يوميات ووقائع وأحداث، الجزء الأول (بغداد - مطبعة دار الجاحظ، 1985) ص9.

obeikandl.com

بانخفاض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة لتلك الاضطرابات التي شهدتها منطقة الخليج العربي.

إن إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الثمانينات من القرن الماضي قد أصابه الانحدار على الرغم من الزيادة في أسعار النفط الخام في بدايتها إذ وصل سعر البرميل الواحد 28 دولاراً عام 1980، ثم وصل إلى 32 دولاراً عام 1983 والسبب في ذلك يرجع إلى عدم التزام الدول غير الأعضاء في أوبك بالحصة المقررة وزيادة إنتاجها بنحو 8 ملايين ب/ي بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو 6 ملايين ب/ي، وترتب على ذلك تراكم طاقة إنتاجية غير مستغلة في دول الأوبك بلغت 14 مليون ب/ي مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى أقل من النصف حيث بلغ 13 دولاراً في عام 1986[1]. أخذت معدلات الإنتاج بالنمو البطيء خلال الفترة بين عام 1987 -1989، إذ بلغت 9,3، 10,5٪ على التوالي واستمرت عمليات الاستكشاف وإضافة كميات جديدة للاحتياط المؤكد، وارتفعت كميات الاحتياطي من 303 مليار برميل في عام 1983 إلى أن وصلت 455 مليار برميل عام 1989، بسبب التطور التكنولوجي في دول مجلس التعاون والمتمثل في شراكتها مع الشركات متعددة الجنسية التي أخذت بالسيطرة على إنتاج النفط في دول المجلس بسبب احتكارها للتكنولوجيا المتطورة، وكان الغرض من ذلك إخضاع عمليات الاستكشاف والإنتاج والسوق المحلي وتدعيم مركز الشركات الأجنبية[1]. ومن حيث كميات الإنتاج تأتي المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة في مقدمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الرغم من حالة الانخفاض الواضح في كميات النفط التي كانت تنتجها المملكة العربية السعودية، فبعد أن كان إنتاجها يزيد عن عشرة ملايين ب/ي في عام

(1) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص39.

obeikandi.com

1980، وصل الإنتاج إلى نحو 4,9 ملايين ب/ي عام 1983 وبقي هذا الإنتاج قريباً من ذلك حتى عام 1990 حيث بلغ نحو 8 ملايين ب/ي[2].

وتأتي الكويت بعد المملكة العربية السعودية في كميات الإنتاج والاحتياطي في بداية الثمانينات إلا أنها سرعان ما انخفض الإنتاج فيها حيث وصل عام 1981 إلى 1,4 مليون ب/ي ثم انخفض إلى 1,1 مليون ب/ي عام 1983 وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد وصلت كميات الإنتاج نحو 1,2، 1,5، 2,3 مليون ب/ي للسنوات 1983، 1986، 1990 على التوالي، أما بقية دول المجلس (قطر، البحرين، عمان) فلم يحصل فيها تطور في جانبي الإنتاج والاحتياطي باستثناء سلطنة عُمان، حيث ازدادت كميات الإنتاج فيها خلال الفترة 1985 -1991 من نحو 5,6 ألف ب/ي إلى نحو 7,1 ألف ب/ي[3].

ج. الفترة الثالثة (1992 -2007):

تشمل هذه الفترة ما بعد أحداث حرب الخليج الثانية؛ حيث صاحبها حالة من الاستقرار في إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على الرغم من الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام (دخول العراق للكويت عام 1990 ونهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق عام 1991 وكذلك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003) إلا أن التغيرات التي حصلت في كميات الإنتاج مرت بحالة استقرار تقريبي حيث نجد أن إجمالي إنتاج دول المجلس في عام 1992 بلغ نحو 14,2 مليون ب/ي، في حين بلغ الإنتاج عام 2007 نحو 15,6 مليون ب/ي (لاحظ الجدول رقم/4). إن الفرق بين الحالتين هو 1,4 مليون ب/ي تقريباً وهو اختلاف بسيط رغم طول الفترة بين الحالتين.

---

(1) العزاوي، المصدر السابق، ص27.

(2) المصدر نفسه، ص29.

(3) المصدر نفسه، ص29.

obeikandl.com

إن السبب في ذلك هو نشاط حركة ترشيد الطاقة التي أدت إلى ارتفاع كفاءتها وانخفاض كثافتها ومعدل نمو استهلاكها في الدول الصناعية، مع التركيز على صناعة الخدمات التي تقل فيها كثافة الطاقة، وهذا ناتج من التقدم التقني وترشيد الاستهلاك وتحجيم الهدر حتى وصل معدل انخفاض كثافة الطاقة إلى 1٪ سنوياً[1].

وتعد المملكة العربية السعودية المنتج الأول خلال تلك الفترة حيث كانت تسد أي نقص يحصل في إنتاج باقي أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما حدث إبان أحداث عام 1991 حيث قامت المملكة العربية السعودية بسد نقص إمدادات النفط من العراق والكويت[2].

بناءاً على ما تقدم يتضح أنه سوف يستمر إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويستمر الطلب عليه من دول العالم الغربي والشرقي، وفي محاضرة للأمين العام لمنظمة أوبك بتاريخ 21 نيسان 2008، قدم الخطوط العريضة لمستقبل النفط كمصدر من مصادر الطاقة حيث بين أنه سوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة وبنسبة معدلها 1,7٪ سنوياً وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك والنمو الاقتصادي المتواصل، وسوف يتزايد الطلب العالمي على النفط بمعدل 1,4٪ سنوياً بحيث يصل إلى (118) مليون برميل يومياً عام 2030[3].

والجدول رقم (4) يبين قيمة صادرات دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، عمان).

(1) حسين عبد الله، المصدر السابق، ص35.

(2) العزاوي، المصدر السابق، ص30.

(3) سليمان، المصدر السابق، ص79.

obeikandl.com

الجدول[❖] الرقم (4)

قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسيّل لدول مجلس التعاون 2002 -2007 (مليار دولار أمريكي)

العام / البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعودية	63,70	82,10	110,90	161,80	188,50	206,40
الإمارات العربية	23,20	29,60	38,40	55,10	70,10	84,40
الكويت	14,10	19,60	27,80	44,10	55,70	60,10
قطر	9,90	12,10	16,30	22,90	31,20	40,70
عُمان	8,60	9,30	10,80	15,70	17,50	18,70
البحرين[❖❖]	3,90	4,70	5,60	7,80	9,0	10,80
المجموع	123,40	157,40	209,80	307,40	372,0	421,10

(❖) المصدر: علي خليفة الكواري، "الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون"، المستقبل العربي، السنة الحادية والثلاثون، العدد/362، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2009، ص33.

(❖❖) صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات 3.80 مليار دولار أمريكي في عام 2004، و4.20 مليار دولار في عام 2005 و4.90 مليار دولار أمريكي في عام 2006 و 5.90 مليار دولار عام 2007 ، المصدر نفسه، ص33.

إن قيمة صادرات دول مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسيّل ارتفعت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في عام 2007 عن مستواها عام 2002 وللعلم والمقارنة فإن قيمة صادرات دول مجلس التعاون لم تتراجع في عام 2008 عن المستوى الذي وصلته في عام 2007 بل زادت بشكل معتبر ويمكن تقديرها في عام 2008 بمبلغ 614 مليار دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 412 مليار دولار في عام 2007[(1)].

نستنتج مما تقدم أن آخر برميل نفطي احتياطي هو موجود في منطقة الخليج العربي، وأن إنتاج النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد مر بفترات مختلفة تخللتها متغيرات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية ومحلية مما كان لها

(1) الكواري، المصدر السابق ، ص ص33 -34.

obeikandl.com

الأثر الكبير في تذبذب الإنتاج وتفاوته، ولقد لعب النفط العربي ومازال يلعب دوراً مهماً في بناء إستراتيجيات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

وقد ساهم النفط في بناء الاقتصاد العربي وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الإيرادات المالية التي تحققت من تصدير النفط، وكذلك في إقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة وحالة التطور العمراني الكبيرة التي شهدتها دول المجلس، وسوف يبقى النفط أكبر مصدر للطاقة في السلة العالمية للطاقة بسبب حجم استهلاكه العالمي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أن النفط العربي ما يزال له الدور السياسي في الحاضر والمستقبل لحل القضايا القومية، وعلى رأسها قضية فلسطين؟

oberkandl.com

أثر النفط في اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن معرفة أثر النفط في اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال بعض المؤشرات أهمها:

أولاً: الأثر في الناتج المحلي الإجمالي

أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع عائدات النفط ونتيجة لارتفاع الأسعار، ومن المفترض أن يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر إلى زيادة في الاستثمار والاستهلاك، وستستمر بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً – السعودية والكويت - في تكوين مدخرات ضخمة على شكل فوائض مالية بحيث يكون أثر ارتفاع أسعار النفط أكبر على الناتج المحلي الإجمالي على اعتبار أن النفط يكون نسبة كبيرة من الناتج، وبالتالي ستعمد هذه البلدان إلى زيادة استثماراتها الخارجية والحصول على تمويل إضافي للاستيراد والاستثمار والاستهلاك[1].

ثانياً: تعزيز التعاون بين دول الخليج

على الرغم من أن النفط كان وما يزال أحد مجالات التعاون الرئيسة بين الدول النفطية الخليجية، إلا أنه لم تبرز سياسة خليجية نفطية موحدة، ولكن مجالات التعاون النفطي تلك ظلت صدى لعلاقات الدول الخليجية داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك بصفة أساسية وداخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط أوابك بصفة جزئية[2].

---

(1) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص111.

(2) إدريس، المصدر السابق، ص436.

obeikandl.com

وأن العلاقات النفطية لم تسلم من الآثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية الخليجية لكنها وجدت نفسها في علاقات نفطية مصلحية فرضت إرساء قاعدة التعاون كقاعدة أساسية للعلاقات بين هذه الدول[1].

إن العوامل التي تؤثر في مستقبل النفط في الخليج العربي هي:

أ. المنطقة في الاهتمام الأمريكي:

أصبح التواجد الأمريكي مرغوباً فيه في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991 وذلك لإخراج العراق من الكويت وإدامة الاستقرار في المنطقة، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أساسياً في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلو من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات، وهو دور فرضته قطبية النظام الدولي المتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك نظرة الأخيرة لإقليم الخليج العربي وحجم المصالح الأمريكية فيه، وأيضاً الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد[2].

ب. التحولات الحاضرة في سوق النفط العالمي:

مع بداية عام 2000 شهد سوق النفط العالمي تحولاً مهماً ليس بسبب زيادة الأسعار المتحققة فحسب، ولكن أيضاً لأن سوق النفط قد اعتراه تغيير أساسي نتيجة عودة منظمة الأوبك بوصفها لاعباً رئيساً في هذا السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها، علاوةً على ذلك تزايد استهلاك بلدان تمت فيها عملية النمو الاقتصادي بشكل سريع للغاية وخاصةً بلدان مثل الصين والهند، وقد عملت هذه التحولات

(1) المصدر نفسه، ص437.

(2) المصدر نفسه، ص ص 42 -63.

obeikandl.com

على تزايد معدل الطلب على النفط، وتقدر الولايات المتحدة أن دولة مثل الصين سوف تستورد ما بين 5 -8 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020 مقارنة بنحو مليون برميل فقط يومياً في عام 2000. وتتكرر الظاهرة نفسها في بعض البلدان الكبيرة مثل الهند وغيرها، وإن كان في حدود أقل من الصين، وتعتمد معظم هذه البلدان على منطقة الخليج العربي بالتحديد لتزويدها بما تحتاجه من النفط[1].

ج. إدماج الخليج العربي في العولمة:

في نيسان 2002 اقترحت الإدارة الأمريكية مبدءاً إستراتيجياً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية بدل المبادئ التقليدية كالردع والاحتواء، هو مبدأ (الإدماج) وشدد على ضرورة أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحالي هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا يمكن دعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن، لأن إدماج شركاء جدد في الجهود الأمريكية سيساعد على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للأخطار، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنه سيساعد على أن يجلب للعالم المعولم أولئك الذين استبعدوا في السابق[2].

نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على (إن التجارة والاستثمار هما المحركان الحقيقيان للنمو الاقتصادي. إن الأسواق الحرة والتجارة الحرة هما الأولويتان الرئيسيتان في إستراتيجيتنا الخاصة بالأمن القومي)، ويدخل ضمن هذه الفرضية مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح والديمقراطية في أقطار المشرق العربي والجوار الجغرافي (الشرق الأوسط الكبير) والتي أعلن عنها بصراحة (بما يسمى بمبادرة الشراكة في الشرق الأوسط) وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول وخصص لها مبلغ 29 مليون دولار[3].

---

(1) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص ص 120 -129.

(2) مايكل هدسون، مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة، في: أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004) ص ص114 -115.

(3) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ص131.

obeikandl.com

بذلك ومع زيادة التوقع باستمرار أزمات النفط المستقبلية تتزايد أهمية منطقة الخليج العربي كلاعب أساسي في سوق النفط الدولية، وهذا يتطلب مزيداً من التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بالسيطرة على هذه السوق والقيام بدور اللاعب الرئيس وليس التابع لأهواء ومقدرات الولايات المتحدة الأمريكية، إذ من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل العنصر المهيمن والفاعل في سوق النفط العالمية طالما هي تنفرد بالسيطرة على العالم بوصفها القطب الأوحد، وستبقى التحولات في سوق النفط العالمي مرهونة بذلك.

obeikandl.com

المبحث الثالث

الأهمية الاقتصادية والتجارية

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعد منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم لموقعها الجيوستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، وخصوصاً بعد اكتشاف النفط الذي تختزنه المنطقة بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي، إن هذه المنطقة كانت وماتزال مسرحاً للتنافس والصراع الدولي والإقليمي بين الإمبراطوريات الكبرى عبر التاريخ لدرجة أنه ساد الاعتقاد بأن من يريد أن يسيطر على العالم يجب أن يسيطر أولاً على هذه المنطقة[1].

إن السمة الرئيسية لسياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية هو المحافظة على مستوى رفاهية أبنائها، ويعد الإنفاق الحكومي المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي، كما يلعب النفط دوراً هاماً في العلاقات الدولية بوصفه المصدر الرئيس للأسواق النفطية العالمية، ومن هنا جاءت الأهمية الاقتصادية لهذه الدول[2].

إن منطقة الخليج العربي تعيش حالة من التناقض لا تتناسب مع أهميتها كمنطقة غنية بثرواتها الطبيعية وموقعها الإستراتيجي المميز، ورغم مكامن القوة في هذه المناطق الحيوية من العالم إلا أن مؤشرات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني لا تشجع على الكثير من التفاؤل بالدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الإقليم في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين[3].

---

(1) لطيف ومحمد، المصدر السابق، ، ص103.

(2) سعود، المصدر السابق، ص14.

(3) حسن عبد الله جوهر، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي" مجلة السياسة الدولية، العدد/144، السنة/37، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2001، ص17.

obeikandl.com

بدأت منطقة الخليج العربي عهد التحول الاقتصادي منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي أي بعد اكتشاف النفط، الذي يُعد العامل الأساس لجميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وقد بدأت تلك المتغيرات تتضح بعد منتصف السبعينات من ذلك القرن نتيجة للسياسات النفطية وتغيير العلاقة مع الشركات الأجنبية. وبعد ارتفاع العوائد النفطية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن نفسه قامت دول الخليج العربي بالتركيز على الصناعات النفطية والصناعات البتروكيمياوية[1].

إن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي برزت أساساً مع اكتشاف النفط وقد اقترنت منذ القدم جيوستراتيجياً بهذا الممر المائي (الخليج العربي) الذي يربط أوروبا بالشرق الأقصى[2].

وهناك من يرى أن النظام الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتمد مبدأ الاقتصاد الحر المفتوح لحركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج، إلا أن هذه الأسس الاقتصادية القائمة على آلية السوق قد تقلصت مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتزايد الإيرادات النفطية المملوكة بالكامل للدولة[3].

ونظراً لأن النفط يُعد المصدر الوحيد للدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن ارتفاع أو انخفاض دخلها يتوقف على العلاقة بين تقلبات أسعار النفط، وقيمة الدولار الأمريكي، كما تتأثر القيمة الحقيقية لاستثماراتها الخارجية، بارتفاع أو انخفاض أسعار العملة فإذا ارتفع أو انخفض سعر الدولار الأمريكي، وسعر النفط فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى المبالغة في ارتفاع الدخل القومي[4].

---

(1) حمد آل ثاني، دول الخليج العربي هل هي على الطريق الصحيح للتنمية، في: محمد الرميحي وآخرون، الخليج العربي وآفاق القرن الواحد والعشرين، الكتاب الثلاثون (الكويت، مجلة العربي، ط1، 1997) ص141.

(2) شكر، المصدر السابق، ص ص8 -9.

(3) همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة النهرين -كلية العلوم السياسية، أيار 2008) ص195.

(4) سعود، المصدر السابق، ص71.

obeikandl.com

فقطاع النفط يعد بمثابة القطاع القائد والمحرك لباقي القطاعات للاقتصاد الخليجي حيث تبلغ مساهمته نحو (30 -40)٪، من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس ونحو 75٪ من إيرادات الموازنة العامة، ويتراوح بين (80 -90)٪ من قيمة الصادرات الخليجية الإجمالية وإيراداتها من النقد الأجنبي[1].

وفي هذا الإطار فقد تحركت دول مجلس التعاون على مستويين متوازيين:

الأول: قطاع الصناعة

أدركت دول مجلس التعاون منذ وقت مبكر أن النفط الخام –عماد اقتصادها - ثروة ناضبة، وما لم تستخدم عوائده في تحقيق تنمية شاملة وفي مقدمتها التنمية الصناعية، فإن الأجيال القادمة تصبح أمام تهديد حقيقي هو الفقر، ولهذا شرعت هذه الدول منذ حصولها على الاستقلال السياسي في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحتلت الصناعة ركناً أساسياً فيها، وقد تبنت دول مجلس التعاون إستراتيجية موحدة للتنمية الصناعية تستهدف تسريع التنمية الصناعية والعمل على زيادة النمو في القطاع الصناعي بهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية كل عشر سنوات[2].

وتتضمن الصناعات التحويلية:

1. صناعة تكرير النفط:

يمكن القول إن النفط كمادة خام وكمنتجات بترولية، قد أسس له موقعاً خاصاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قبل زهاء نصف قرن من الزمان تقريباً، وكان هذا التأسيس في البداية يقتصر على نشاط إنتاجي واحد هو الاستخراج ومن ثم التسويق في الأسواق العالمية، مما جعل النشاط النفطي مقصوراً على الصناعة الاستخراجية، ولكن سرعان ما تطور الأمر ليتفرع عن هذا النشاط نشاط آخر لصناعة أكثر تقدماً وأكثر أفقاً من

---

(1) وحدة البحوث، "الاقتصاد الخليجي عام 2003: التحديات والفرص" مجلة شؤون خليجية، العدد/33، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2003، ص135.

(2) الشاوي، المصدر السابق، ص198.

الناحية التصنيعية التحويلية هي صناعة تكرير النفط واستخلاص منتجات ذات استخدامات مختلفة[1].

وتعد صناعة تكرير النفط بعد تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 من الصناعات المتطورة وذلك لإنشاء مصافي حديثة متطورة أنشأت بمواصفات تكنولوجية واستخدمت فيها وحدات إنتاجية بمواصفات عالية، ساهمت بزيادة الطاقة التكريرية الإجمالية لدول مجلس التعاون التي بلغت خلال تلك المرحلة 1,187 مليون ب/ي أي ما نسبته 33,7٪ من إجمالي ما يكرر من البترول الخام في دول مجلس التعاون، وأهم ما يميز مصافي هذه المرحلة هو إنشاؤها بعد

تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أصبحت فيما بعد تكتلاً سياسياً واقتصادياً ذا أهمية في منطقة الخليج العربي[2].

والجدول الرقم (5) يبين إجمالي طاقات تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2001 -2007).

الجدول[♦] الرقم (5)

إجمالي طاقات تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2001 -2007) (ألف ب/ي)

السنوات / الدول	2001	2002	2003	2005	2007	عدد المصافي القائمة
مجموع الدول العربية	6863	7133	7333	7198	7501	66
السعودية	1795	1795	1995	2095	2325	9

(1) حمدان، المصدر السابق، ص ص194 -196.

(2) الهيئة الوطنية للنفط والغاز في مملكة البحرين، بحث في صناعة التكرير والبتروكيمياويات في دول مجلس التعاون (المنامة، 2006) ص2.

obeikandl.com

الكويت	655	715	832	889	905	3
الإمارات	778	778	778	778	778	5
قطر	120	137	137	137	137	1
البحرين	280	280	280	280	280	1
عُمان	80	80	80	84	84	1
إجمالي دول مجلس التعاون	3708	3785	4102	4263	4509	20

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

(1) مدحت أيوب، "الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون -من التنافس إلى التكامل" مجلة شؤون خليجية، العدد/43، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2005، ص139.

(2) شبيب أحمد علي العزاوي، توطن صناعة تكرير البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل، كلية التربية، 2010)، ص50.

(3) همام سعد فالح الشاوي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في التكامل السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص201.

ومن الجدول الرقم (5) يتضح أن عدد المصافي في دول مجلس التعاون هي (20 مصفاة) بنسبة 33٪ من إجمالي المصافي في الدول العربية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصافي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (4509 ألف ب/ي) أي بنسبة ما يقارب 49٪ من إجمالي طاقات التكرير في الوطن العربي، ونلاحظ من الجدول أيضاً أن أعلى طاقة تكرير هي في المملكة العربية السعودية وتليها الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وأخيراً سلطنة عُمان.

لقد سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمضي قدماً نحو تطوير هذه الصناعة ففي الإمارات العربية المتحدة قامت شركة أبو ظبي لتكرير النفط بالعمل على برامج للتوسع في كل من مصفاتي أم الريس وأم النار، وذلك لإنتاج

وحدات من الكازولين الخالي من الرصاص، والتوسع في الطاقة الإنتاجية للمكثفات، وبناء مجمع لإنتاج الزيوت ضمن مصفاة أم الريس. وفي البحرين، وضع برنامج توسعة شامل في مجال التكرير يتضمن تحديث مصفاة البحرين (سترة) ببناء وحدة للتكسير بالهيدروجين وبناء محطة لإنتاج الهيدروجين، وفي السعودية: قامت شركة (أرامكو) بزيادة طاقة مصفاة (رأس تنورة) وذلك بتشغيل وحدة لتغطية المكثفات، وكذلك العمل على تنفيذ مشروعين بهدف إزالة الكبريت من وقود الديزل يشملان إنشاء وحدتين لإزالة الكبريت في مصفاة ينبع، وإنشاء وحدة لإنتاج الكبريت، كما تخطط (أرامكو) لتنفيذ برنامج طويل الأمد لتحديث مصفاتي الرياض ورابغ بطاقة إنتاجية تبلغ (2,5 مليون ب/ي)[1].

ومن المحتمل أن يكون لتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية أكبر الأثر في مشاريع التكرير في المملكة العربية السعودية، فقد وافقت (شركتا كونوكو فيليبس وأرامكو السعودية) على وقف عملية تقديم العطاءات لمصفاة يُزمع إنشاؤها في مدينة ينبع الصناعية بطاقة تكريرية تصل إلى 400 ألف ب/ي، وبالمثل أرجأت شركة (أرامكو) السعودية الموعد النهائي لتقديم عطاءات إنشاء مصفاة الجبيل وهي مصفاة أخرى يُزمع إنشاؤها بالشراكة مع شركة توتال الفرنسية بطاقة تكريرية تصل إلى (400) ألف ب/ي، وربما يكون المصير نفسه بانتظار مصفاة (جازان) المزمع إنشاؤها على ساحل البحر الأحمر بطاقة تكريرية تصل إلى (400) ألف ب/ي أيضاً، والتي يتوقع لها أن تواجه على الأقل مدة عامين من التأخير عن موعدها الأصلي[2].

وفي الكويت، فقد وقعت شركة (أكسون موبيل) الأمريكية اتفاقاً مبدئياً في عام 2007 لإنشاء مشروع متكامل للنفط الثقيل شمال البلاد، ومن المرجح أن يتم تأجيل أو حتى إلغاء خطط الكويت لبناء مصفاة بطاقة تكريرية تصل إلى (615) ألف ب/ي كان يُتوقع لها أن تُستكمل عام 2012، وتخطط قطر لزيادة إنتاجها

---

(1) أيوب، المصدر السابق، ص140.

(2) بسام فتوح، أسعار النفط والتطورات الحاصلة في قطاعي النفط والغاز في دول مجلس التعاون في: الخليج في عام 2008 -2009، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2009) ص308.

obeikandl.com

من النفط من حقولها البرية والبحرية إلى أكثر من مليون ب/ي بحلول نهاية عام 2010، وقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2006 خطة لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى أكثر من (3,5) مليون ب/ي بحلول عام 2012[1].

وتعرضت خطط سلطنة عُمان الرامية إلى زيادة إنتاجها من النفط لانتكاسة كبيرة في عام 2008 فقد تخلت شركة تنمية نفط عُمان (PDO) وهي أكبر منتج للنفط في السلطنة عن هدفها المتمثل بزيادة إنتاجها من النفط في السنوات الخمس المقبلة، واصل إنتاج الشركة انخفاضه من (589) ألف ب/ي في عام 2006 إلى (561) ألف ب/ي عام 2007 ثم ليصل في عام 2008 إلى ما بين 540 و560 ألف ب/ي[2].

كما بدأت البحرين تطبيق برنامج طموح جداً يُعرف باسم برنامج الاستثمارات الإستراتيجية (SIP) ويضم هذا البرنامج عدداً من المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ خلال الفترة بين عامي 2000 و2010 وتستهدف هذه المشاريع تحديث مصفاة البحرين وتطويرها لزيادة طاقتها الإنتاجية وكذلك لتصنيع منتجات ذات قيمة عالية، وخلافاً لغيرها من دول الخليج تفوق طاقة التكرير في البحرين إنتاجها من النفط الخام لهذا تصدر البحرين منتجات نفطية مكررة بدلاً من النفط الخام، وكانت البحرين قد وسعت خلال السنوات القليلة الماضية طاقتها التكريرية من نحو (250) ألف ب/ي في عام 2002 إلى نحو (264) ألف برميل يومياً في عام 2006، وسجلت بابكو في عام 2008 رقماً قياسياً جديداً على صعيد القدرة التكريرية الشهرية إذ وصل المتوسط الشهري في مصفاتها إلى (270800) ألف ب/ي وتخطط البحرين لزيادة طاقتها التكريرية إلى نحو (360) ألف ب/ي بعد عام 2016 من خلال زيادة وارداتها من النفط الخام من المملكة العربية السعودية[3].

---

(1) فتوح، المصدر السابق، ص ص 308 -310.

(2) المصدر نفسه، ص310.

(3) المصدر نفسه، ص ص311 -312.

obeikandl.com

لقد بلغت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الاستثمار الصناعي 1181 مليار دولار للفترة من 1995 -2007، إذ بلغ حجم الاستثمار في مجال صناعة المنتجات النفطية 45 مليار دولار، أي ما يقارب 4٪ من حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية، لذا فإن دول مجلس التعاون أتيحت أمامها الفرص الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي أسهمت في تطور الصناعات التحويلية وخاصة قطاع الصناعات النفطية، نظراً لتوفر المناخات الاستثمارية في ظل الوفورات والتسهيلات والبيئة الاقتصادية[1].

نستنتج مما تقدم أن عملية صناعة تكرير النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعد من الصناعات المتميزة في ضخامة الاستثمارات الرأسمالية فضلاً عن الإنتاج الكبير، حيث يؤدي هذا إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية لأجل مواكبة التطورات العالمية المتسارعة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسعي لخلق بيئة استثمارية متطورة تستقطب رؤوس الأموال وتساهم في نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص عمل كثيرة وكذلك توفير عوائد مالية كبيرة ويعتبر وجود النفط المادة الخام بكميات كبيرة في دول مجلس التعاون من أهم العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في قيام صناعة تكرير النفط وكذلك الموقع الجيوستراتيجي لدول المجلس وقربها من موانئ التصدير وجودة نفط الخليج العربي وكذلك توفر مصافي تكرير النفط كل هذه العوامل ساعدت على نجاح هذه الصناعة ومكنت القائمين عليها من تنفيذ برامج التوسع الحالي والمستقبلي على وفق متطلبات الطلب المتنامي على المنتجات النفطية.

2. صناعة البتروكيمياويات:

تعد صناعة الأسمدة من أهم صناعات البتروكيمياويات في منطقة الخليج العربي، وتحتاج هذه الصناعة إلى تكنولوجيا عالية وبنية أساسية متطورة وتكاليف استثمارية عالية، ولهذا فقد أولتها دول مجلس التعاون اهتماماً كبيراً بعد زيادة

(1) العزاوي، المصدر السابق، ص76.

obeikandl.com

أسعار النفط والغاز الطبيعي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، ورغبة منها في تنويع مصادر الدخل وزيادة القيمة المضافة لثرواتها الطبيعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية واستغلال الميزة النسبية في وفرة المواد الخام والطاقة ورأس المال فقد اتجهت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لهذه الصناعة التي تساهم في إنتاج مجموعة كبيرة من السلع كالمواد البلاستيكية والألياف والمطاط الصناعي والمنظفات الصناعية وغيرها[1].

وتعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صناعة البتروكيمياويات على مواد خام متوافرة ورخيصة نسبياً ومحافظة على البيئة، متمثلة بالغاز الطبيعي، كما تتميز صناعة البتروكيمياويات في دول المجلس بقربها من الأسواق الكبيرة المستهلكة لمنتجاتها حيث يزيد الطلب السنوي عليها بمعدل (12٪) في الصين، ويزيد الطلب الهندي عليها بمقدار يتراوح (10 -13٪)[2].

يعتبر الأثيلين حجر الأساس في الصناعة البتروكيمياوية حيث يمكن أن ينتج منه مختلف أنواع البلاستيك وخاصةً البولي أثيلين بأنواعه المختلفة والبولي فنيل كلورايد، والبولي ستيرين، كما يمكن أن ينتج من الأثيلين حامض الخليك، والفنيل أسيتات والبولي فينيل أسيتات - والمادة الأخيرة هي من أهم مواد الدهان - بالإضافة إلى إنتاج الكحوليات ورابع أثيل الرصاص وغيرها[3].

وتتصدر المملكة العربية السعودية أقطار دول مجلس التعاون في الطاقة الإنتاجية القائمة في مصانع البتروكيمياويات الحالية وقيد التنفيذ والمخططة حيث تبلغ حصتها من إنتاج الأثيلين فقط (1606) ألف طن إذ تشكل نسبة (67,74٪) من الطاقات الإنتاجية المخصصة للأثيلين فقط في أقطار دول مجلس التعاون، ويبلغ عدد المشاريع البتروكيمياوية في المملكة العربية السعودية ثمانية تتمثل في

(1) الشاوي، المصدر السابق، ص203.

(2) أيوب، المصدر السابق، ص141.

(3) عبد الستار محمد العلي، الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي -الحاضر والمستقبل (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1985) ص264.

obeikandi.com

الشركات الصناعية العامة مقامة بين شركة سابك وبعض الشركات العالمية وهي[1]:

أولاً: الشركة السعودية للبتروكيمياويات (ينبت).

ثانياً: مشروع سابك/أكسون.

ثالثاً: مشروع سابك/موبيل أويل.

رابعاً: مشروع سابك/مجموعة شركات يابانية.

خامساً: مشروع سابك/سيلاتيز تكساس إسترن.

سادساً: مشروع سابك/تايوان لصناعة الأسمدة.

سابعاً: مشروع سابك/داو.

ثامناً: مشروع سابك/مجموعة شركات أوروبية.

كانت الخطوة التي اتخذتها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في أبريل/2002 والمتمثلة في شراء قطاع الإنتاج البتروكيمياوي في شركة (دي.إس.إم) الهولندية بمثابة نقطة تحول كبيرة في مجال الاستثمارات الخليجية في الأسواق الأوروبية والتي أسفرت عن مولد شركة (سابك) للبتروكيمياويات الأوروبية حيث اكتسبت سابك هوية أوروبية واخترقت كل الحواجز الاقتصادية، وقد أعلنت سابك في تموز 2003 أنها ستنقل مقرها الأوروبي من لندن إلى سيتارد بهولندا، وفي خطوة أخرى أعلنت سابك في أيلول 2003 عن عزمها على تنفيذ خطط توسعية كبيرة في مصانعها الأوروبية، لقد جاءت هذه التطورات بعد أكثر من عشر سنوات مثلت فيها البتروكيمياويات حجر العثرة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

أما في دولة الكويت فقد تم إنشاء مجمعين الأول للأوليفينات الذي ينتج الأثيلين والأستيرين والبولي أثيلين ومجمع العطريات الذي ينتج البنزول والأرثوزيلين والبارازيلين، وفي دولة قطر فقد أنشئ مجمع البتروكيمياويات في أم سعيد الذي

---

(1) المصدر نفسه، ص274.

(2) جاكو مو لوتشياني، العلاقات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي: في: التقرير السنوي الأول -الخليج في عام 2003، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004) ص ص342 -343.

obeikandl.com

أنتج في السنة الأولى من تشغيله نحو (100) ألف طن من البولي أثيلين منخفض الكثافة، وتقوم شركة الأسمدة القطرية بتشغيل مجمع الأمونيا/اليوريا في أم سعيد بطاقة إنتاجية تبلغ (900) طن من الأمونيا يومياً و(100) طن من اليوريا[1].

وفي البحرين بلغ إجمالي إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات (1,3) مليون طن لجميع المنتجات عام 2003 وقد تم تصدير ما يزيد عن مليون طن، وفي المملكة العربية السعودية من المتوقع أن يبلغ إنتاجها من البتروكيمياويات (15) مليون طن في عام 2010، وتقوم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بتنفيذ المرحلة الثالثة لتطوير أنشطتها الداخلية والتي تهدف إلى التوسع في إجمالي طاقات إنتاجها من أنواع البتروكيمياويات كافة بطاقة إنتاجية تبلغ (48) مليون طن سنوياً، كما تقوم شركة (ينبت) بتنفيذ مشروع إزالة الاختناقات في وحدتيها لتكسير الأثيلين بطاقة إنتاجية تبلغ (500) ألف طن سنوياً[2].

3. صناعة الحديد والصلب:

تعد الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب من أهم مقاييس الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ويعد الحديد واحداً من أهم مقومات حياة البشر أفراداً وجماعات فقد أولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً بالغاً بهذه الصناعة لكونها إحدى الصناعات التي تعتمد في قيامها على الطاقة المتوفرة والرخيصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتمتد آثار صناعة الحديد والصلب لتشمل تنمية جميع القطاعات الاقتصادية والإنشائية على حدٍ سواء.

تتصدر المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صناعة الحديد والصلب، حيث قامت المملكة العربية السعودية بتأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع للمشاركة في إعداد خطة تنموية شاملة تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتشغيل المدن الصناعية للقيام بالصناعات الأساسية ومن ضمنها

---

(1) العلي، المصدر السابق، ص ص276 -277.

(2) أيوب، المصدر السابق، ص142.

obeikandi.com

صناعة الحديد والصلب، وتتمتع صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية بمزايا عدة تساعد على تطورها أهمها وفرة النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة والذي يعد أهم مصادر الطاقة، إضافةً إلى ذلك وفرة المواد الخام الأولية والمُساعدة مثل خامات الحديد والحجر الجيري - حيث تعد المملكة العربية السعودية من أهم المناطق العربية احتواءً على رواسب الحديد غير المستثمرة[1].

تأسست الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) عام 1979 في مدينة الجبيل الصناعية الواقعة في شرقي شبه الجزيرة العربية، وعلى بعد 80 كيلومتراً إلى الشمال من مدينة الدمام السعودية، ويبلغ رأس مال الشركة 9000 مليون ريال وبدأت فيها مرحلة الإنتاج عام 1983، تلبي الشركة كامل احتياجات السوق المحلي من منتجات الحديد وبطاقة إنتاجية تزيد عن 4,3 مليون طن سنوياً، وكذلك إنتاج مسطحات الصلب بطاقة إنتاجية تبلغ 850 ألف طن سنوياً[2].

وعند تحديد مكانة المملكة العربية السعودية بين دول العالم العربي نجد أنها تتصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث صناعة القضبان الحديدية إذ تصل نسبتها إلى أكثر من نصف الإنتاج (50,03٪) يليها في الأهمية دولة قطر (22,71٪) ثم الإمارات العربية المتحدة فالكويت وعُمان بواقع (16,35٪ -9,09٪ -1,82٪) على التوالي، وتتراجع المملكة العربية السعودية إلى المركز الثاني بالنسبة إلى الوطن العربي إذ تصل نسبتها إلى (29,12٪) من الإجمالي بعد دولة مصر (41,79٪)[3].

أما في دولة الكويت فتوجد المنطقة الصناعية في مدينة الأحمدي التي تضم مجمعاً للحديد والصلب إضافةً إلى مجمع البتروكيمياويات ومصفاة التكرير كذلك ميناء الأحمدي الذي يعتبر منفذاً لتصدير هذه المنتجات، أما دولة الإمارات العربية

---

(1) فريال بنت محمد الهاجري، "صناعة الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية -دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/106، السنة الثامنة والعشرون، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2002، ص42.

(2) المصدر نفسه، ص ص48 -51.

(3) المصدر نفسه، ص68.

المتحدة فهناك مجمعا الرويس وخليفة الصناعيين اللذين يوجد فيهما مجمع الحديد والصلب إضافةً إلى مجمعات البتروكيمياويات ومصانع البلاستك[1].

أما في دولة قطر فهنالك مجمع صناعي في منطقة أم سعيد يشمل مجمع الحديد والصلب إضافة إلى مجمع البتروكيمياويات ومصفاة التكرير، وفي سلطنة عُمان هناك مجمع صناعي في منطقة صحار يضم صناعة البتروكيمياويات والأسمدة والمواد البلاستيكية، أما في مملكة البحرين، فالمنطقة الصناعية تتركز حول مصفاة التكرير حيث المجمع الصناعي في مدينة سترة ويضم مصنع الأسمدة والبلاستك ومزج الزيت[2].

وبالنسبة إلى صناعة الفولاذ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتوقع أن يرتفع الطلب على إعادة توجيه حبيبات خام الحديد من خمسة ملايين طن إلى 24 مليون طن بحلول عام 2012، وقد حصلت كل من الشركة السعودية للحديد والصلب والشركة القطرية للحديد والصلب (قاسكو) على حصة 8٪ من استثمارات شركة أستراليان سفيرز التي تمتلك رواسب خام الحديد في موريتانيا، وحصلت (قاسكو) أيضاً على 50٪ من رأس مال أسهم منجم لخام الحديد في موريتانيا من الشركة نفسها[3].

نستنتج مما تقدم أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحرص على مواصلة جهودها للعمل على تنويع مصادر الدخل القومي، وتقليص هيمنة القطاع النفطي على مختلف الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن تهيئة البيئة الاستثمارية الداخلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية وتطوير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى المزيد من خطوات الإصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) العزاوي، المصدر السابق، ص74.

(2) المصدر نفسه، ص74.

(3) ماري بوس، "مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا: نحو إحياء علاقات تاريخية" في: الخليج عام 2008 -2009، ص192.

obeikandi.com

الثاني: قطاع التجارة

اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي ومنذ إنشاء المجلس بالمجال التجاري وعملت على تعزيزه وتطويره بما يعود بالنفع على دول ومواطني دول المجلس فقد قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السابعة والتي عقدت في أبو ظبي عام 1986 بالسماح لمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس 1987، وكذلك بالسماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من أول مارس 1990، كما قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته التاسعة والتي عقدت بمملكة البحرين السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة بالدول الأعضاء[1].

وفي دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في الدوحة 2002 قرر المجلس الأعلى بأن يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك، كما أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين في أبو ظبي ديسمبر 2005 السياسة التجارية الخارجية والتعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية كوحدة اقتصادية واحدة وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، إضافةً إلى تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة وتسهيل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائط النقل[2].

وقد قرر المجلس الأعلى في نفس الدورة أعلاه بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي اعتباراً من الأول من يناير 2003 والعمل بمتطلبات نقطة الدخول الواحدة، بحيث يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء بالمجلس، بحيث تنتقل السلعة فيما بعد بين الدول الأعضاء بحرية، وتم تحديد

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، التعاون في المجال التجاري، التقرير السنوي للمسيرة 2006 (الرياض، 2006) ص14.

(2) المصدر نفسه، ص15.

obeikandl.com

تعرفة جمركية موحدة بواقع 5٪ على جميع السلع الأجنبية والمستوردة من خارج الاتحاد الجمركي مع إعفاء (417) سلعة أجنبية من الرسوم الجمركية كالسلع الضرورية الغذائية وبعض المنتجات الصحية ومستلزمات المستشفيات والمدارس[1].

كما كلف المجلس الأعلى لمجلس التعاون في الدورة الرابعة والعشرين في كانون الثاني 2003 لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة تطبيق السوق المشتركة لضمان استكمال متطلباتها وتنفيذاً لذلك تقوم لجنة السوق الخليجية المشتركة بمتابعة خطوات تطبيق السوق والعمل على إنجازها وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات بين ابريل 2006 وسبتمبر 2007، وفي اللقاء التشاوري التاسع في الرياض في مايو 2007 وجه قادة دول المجلس اللجان الوزارية المعنية لاستكمال المتطلبات اللازمة للإعلان عن السوق المشتركة في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى[2].

وقد عقدت لجنة السوق الخليجية المشتركة التي تقوم بمتابعة تطبيق السوق والعمل على إنجازها في الوقت المحدد وصدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من 1 يناير 2008[3].

وتؤدي التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات بلدان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتصف بأنها بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية ويجعل ذلك توجه هذه الأقطار خارجياً يجري باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساس، وتتصف اقتصادات دول المجلس أيضاً بأنها هي بلدان مصدرة لرأس المال باتجاه البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية -أوروبا الغربية) وتربط هذه الحقائق اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وبين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون في مجال الاتحاد الجمركي، التقرير السنوي للمسيرة 2007 (الرياض، 2007) ص2.

(2) المصدر نفسه، ص8.

(3) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إنجازات إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي، التقرير السنوي للمسيرة 2008 (الرياض، 2008) ص14.

obeikandl.com

ربطاً وثيقاً يجعل من الصعب عليها تفكيك عراه انفرادياً وقطرياً دون عمل جماعي[1].

أولاً: أهمية دول مجلس التعاون كمصدر لرأس المال

ترتبط اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأقطار الصناعية الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ارتباطاً وثيقاً يعكسه نوعان من التدفقات المتقابلة: أحدهما تدفق (سلعي -نفطي) من الاقتصادات الأولى إلى مجموعة الأقطار الصناعية المذكورة، يقابله تدفق (نقدي -مالي) معاكس من المجموعة الأخيرة المستوردة للنفط إلى الاقتصادات الخليجية المصدرة له إليها، ويتطور هذا الترابط: السلعي -النقدي في النهاية إلى ترابط (سلعي -سلعي) في جزء مهم منه، بشكل استيرادات سلعية مقابل إنفاق خليجي واسع على سلع إنتاجية واستهلاكية ووسيطة تستحوذ أقيامها على جزء كبير من الإيرادات النفطية الخليجية، مما ينتج عنه تدفق نقدي سلعي جديد باتجاه البلدان الصناعية وينتهي في الأخير إلى تدفقات نقدية صرفة بشكل استثمارات مالية وإيداعات مصرفية، بالإضافة إلى استثمارات حقيقية، صناعية وعقارية وغيرها[2].

ومن الواضح أن التدفق النقدي الخليجي باتجاه البلدان الصناعية الغربية يبقى أكبر بكثير من قيمة السلع والخدمات المستوردة مما يخلق على المدى القصير فوائض مالية هي باختصار عبارة عن تدفق نقدي نحو البلدان الصناعية بسبب ضعف القدرة الاستيعابية لدى أقطار دول مجلس التعاون، وتوافر فرص استثمار أوسع لدى البلدان الصناعية المتقدمة، وأن هدف دول مجلس التعاون الأساس بالنسبة لفوائضها المالية هذه في أنها تريد[3]:

1. ضماناً لقيمة إيراداتها من الصرف الأجنبي ضد أي تغيرات غير ملائمة في أسعار الصرف.

---

(1) السيد علي، المصدر السابق، ص63.

(2) السيد علي، المصدر السابق، ص98.

(3) المصدر نفسه، ص ص98 -99.

obeikandl.com

2. استعمالاً غير مقيد لاحتياطاتها الأجنبية من حيث مكان ونوع الوسائل التي يتم استثمار هذه الاحتياطات فيها.
3. ريعاً عالياً من استثماراتها تلك.

إن كشف حساب الأرباح والخسائر المعد عن عمليات النفط تؤكد أن ما كسبته الدول العربية المصدرة للنفط محدود ولا يقارن بالمكاسب التي حققتها الدول الصناعية المتقدمة ممثلاً في التطور السريع لاقتصادها، وعلى ذلك تعتبر خسائر الدول المصدرة للنفط مكاسب للدول المستوردة على الرغم من المتغيرات التي طرأت على ملكية وإدارة عمليات النفط، إلا أنها لم تغير من سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على العمليات النفطية، ومازالت مسيطرة على جميع مكاسب الدول العربية النفطية على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه منظمة الأوبك في المحافظة على النفط والطاقة لصالح الدول المصدرة نظراً للتشابك بين الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط، وبين إعادة تدوير الأموال النفطية التي تستثمر في اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للنفط وبشروط مناسبة للمقترضين مما يخفض الإيرادات الحقيقية للنفط ويزيد من معدل استنزاف احتياطي النفط الثابت المقدر في ظل معدلات الإنتاج الحالية[1].

إن غياب السوق النقدية والمالية المتطورة والمنظمة في الدول الخليجية بالشكل الذي تعمل فيه في البلدان الصناعية المتقدمة مما يدفع المستثمرين إلى توجيه مدخراتهم إلى الأسواق النقدية والمالية الدولية، نظراً لكفاءة تلك الأسواق على الرغم من المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال العربية، كما أن تركيز الاستثمارات النفطية الاستثمارية في الأسواق العالمية بوضعه الحالي يمكن وصفه بأنه أشبه بتوظيف الأموال عنه بالاستثمار الأمر الذي لا يحقق الإستراتيجية الاستثمارية التي تسعى الدول الخليجية إلى تحقيقها ألا وهي إيجاد مصدر للدخل بديل عن النفط[2].

(1) سعود، المصدر السابق، ص74.

(2) سعود، المصدر السابق، ص ص76 -77.

obeikandi.com

إن دول المجلس لها استثمارات تتفاوت تقديراتها بين 1058 و1478 مليار دولار في العام 2008 بحسب تقديرات عديد من الجهات الغربية، وهناك توقعات محافظة، تتوقع أن تزداد هذه الاستثمارات خلال الخمس سنوات القادمة إلى مابين 3 -5 ترليونات من الدولارات[1]. إن أغلب هذه الأرصدة مستثمرة في الدول الغربية في أدوات مالية عائدها منخفض ومخاطرها متزايدة خاصةً في ظل عجز الميزان التجاري الأمريكي، وتمثل هذه الاستثمارات المصدر الثاني بعد النفط في كثير من هذه الدول وهذا يعني أن تنميتها أصبحت مرتبطة بما يحصل لهذه الاستثمارات في الدول الغربية، وبالتالي لما يحصل للاقتصاديات الغربية، وإن كان هذا أمراً من الممكن معالجته بتصحيح تدريجي للكيفية التي تستثمر بها هذه الأرصدة، سواء من حيث توزيعها الجغرافي أو تنويع المجالات المستثمرة فيها أو حتى العملة التي تستثمر بها هذه الأصول بشرط توفر رؤية تنموية جادة وإرادة سياسية صادقة[2].

ثانياً: أهمية دول مجلس التعاون كسوق تجاري

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى الرغم من اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي، إلا أن دور التجارة ممثلاً في عوائد صادرات النفط الخام بشكل رئيسي، والواردات من مختلف السلع بشكل عام في حالة تقلب مستمر تبعاً لتقلبات الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي جعل من التجارة البينية (تجارة النقل -الترانزيت أو إعادة تصدير بشكل عام) تابعاً معتمداً على تلك التغيرات وبشكل عام[3].

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، الإمارات العربية المتحدة -منظمة التجارة العالمية - وتحرير القطاع الزراعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد/45، السنة السادسة عشرة (بيروت، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، شتاء 2009) ص76.

(2) المصدر نفسه، ص76.

(3) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي: في: أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي وآخرون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية -قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (59) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أيلول 2008) ص61.

obeikandl.com

لقد حققت دول المجلس بعد عام 2003 معدلات نمو عالية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالياً وزيادة إيراداتها نتيجة لذلك، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26٪ لعام 2005 وكما هو معروف تتأثر جميع الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير بتغيرات عوائد الصادرات النفطية، وبما أن هذه الدول باستثناء عُمان - أعضاء في منظمة أوبك، فإن نسبة كبيرة من الإنتاج النفطي تتحدد عن طريق عوامل خارجة عن سيطرتها، الأمر الذي ينعكس على قوة دول المجلس في التحكم بنشاطاتها الاقتصادية في مجالات الإنتاج والاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني ككل[1].

لم ينجح مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته في أيار 1981 في خلق ركائز إنتاجية إقليمية تقوم على التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء المكونة له، أما الإشكالية الإنتاجية التي تطبع الاقتصاد الخليجي بالتواكلية فتعود إلى توفر سياسات اقتصادية تعمل على توظيف رأس المال المتراكم الناجم عن الفوائض النفطية في التأسيس لقواعد إنتاج وطني، لاسيما قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، لذلك ظلت السياسات الاقتصادية لدول المجلس محدودة التنسيق على الصعيد الإقليمي الخليجي والقومي العربي، وهذا ما تدل عليه حركة التجارة البينية لدول المجلس[2].

وفي العام 2003 كان واقع التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بحجم التجارة الخارجية هو كما مبين في الجدول الرقم (6).

تظهر من أرقام الجدول محدودية التجارة البينية لدول المجلس مقارنة مع الحجم الإجمالي لتجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، وذلك يعود لأسباب تتعلق بالاختلالات الهيكلية وتشابه نمط الإنتاج الخليجي الذي يعتمد على أحادية العنصر التصديري أي النفط[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص63.

(2) المصدر نفسه، ص316.

(3) المصدر نفسه، ص317.

obeikandi.com

وخلال الطفرة النفطية الخامسة (2003 -2008) كثر الحديث عن حجم الاحتياطات المالية التي استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي مراكمتها وعن ظاهرة الصناديق السيادية وما إذا كانت تستطيع إيجاد منافذ استثمارية آمنة في الدول الصناعية أو الناشئة، إن الارتفاع الهائل في أسعار النفط قد صاحبه انخفاض حاد في أسعار صرف الدولار مما أحدث توازناً في أنماط التجارة العالمية، مما أدى إلى أن تكون مكاسب دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط محدودة لأن الأسعار بالقيم الحقيقية لم ترتفع إلا قليلاً، كما أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى تحسن الوضع التجاري للدول المنتجة والمصدرة له دون شك، حيث أن الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري وفي موازين المدفوعات[1].

جدول(❖) الرقم (6)

نسبة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي تجارتها لعام 2003 (مليون دولار)

الدولة	إجمالي التجارة البينية	أجمالي التجارة الخارجية	التجارة البينية ٪ من التجارة الخارجية
المملكة العربية السعودية	9844,9	103657,6	٪9,4
الإمارات العربية المتحدة	4905,7	88732,0	5,5
عُمان	3310,3	16969,1	19,5
الكويت	1905,1	24283,4	7,8
البحرين	1226,0	10074,6	12,1
المجموع	21192	243716,7	٪8,7

(❖) المصدر: محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي -بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي، (بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009) ص317.

(1) عبد الرزاق فارس الفارس، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون"، مجلة المستقبل العربي، العدد/363، بيروت -أيار 2009، ص ص41 -44.

obeikandl.com

لو نظرنا إلى مؤشر اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي وهو يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاتضح لنا أن هذه النسبة قد زادت على 113 ٪ عام 2007، وهذه تعتبر نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية، حيث إن هذه النسبة كانت لا تزيد على 40 ٪ في أغلب الدول الصناعية، وتزيد على ذلك قليلاً في بعض الدول النامية الأخرى، ومما يفسر هذا الارتفاع في درجة اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي هو أن مصدر دخلها الرئيسي هو النفط الذي تصدر أغلبه إلى الدول الأخرى، وتستخدم إيراداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والعمالة، وتستثمر فوائضه في أسواق المال العالمية[1].

وتعد السوق الخليجية المشتركة والتي بدأ العمل بها في مطلع عام 2008 من أهم المنجزات التي تحققت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام 1981 ، حيث جاء قرار إنشاء السوق ليعبر عن رغبة قادة دول المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، وتساعد هذه السوق على رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل لأبناء الخليج العربي كذلك تحسين المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن السوق ستنعكس بصورة إيجابية على تعزيز النشاط التجاري ورفع حجمه، وستخلق بيئة من التنافس بين دول المجلس في ظل وجود سوق واحدة، فضلاً عن أنها ستؤدي إلى تسهيل الحركة التجارية وانتقال رأس المال وتسهيل حركة عناصر الإنتاج ومنحها المعاملة الوطنية[2].

نستنتج مما تقدم أن العائدات النفطية الضخمة، التي تحققت نتيجة معدلات الإنتاج المرتفعة الزائدة عن الحاجة أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك بنوعيه الخاص والعام بفضل المداخيل المرتفعة بحيث تحول المجتمع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مجتمع استهلاكي في معظمه بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر.

---

(1) اليوسف، المصدر السابق، ص75.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قمة الدوحة 2007، مجلة آراء حول الخليج، العدد/40، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص63 -64.

obeikandl.com

وعلى الرغم من توفر الأموال الطائلة لديها إلا أنها أهملت التنمية الاقتصادية واكتفت بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي أو الإنتاجي بهدف تحسين مستوى الأفراد، بدلاً من الاهتمام بالاتجاه نحو إحداث تغييرات هيكلية، بتطوير القطاع غير النفطي للاعتماد عليه كمصدر بديل للدخل القومي في عصر ما بعد النفط. وأن على الاقتصاديين في دول مجلس التعاون أن يعملوا بشكل جماعي وذلك بوضع إستراتيجية جديدة لاستثمار الأموال الناتجة عن العائدات النفطية داخل الوطن العربي بدلاً من استثمارها في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية حتى لا تتحول الأموال العربية إلى أموال أوروبية وأمريكية يعاد توظيفها بإقراضها للعرب مرة أخرى.

obeikandl.com